التعدّدية والتحييد المتبادل: العلاقات العربية ـ العربية في الراهن والمحتمل

د. غسان سلامة

أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الأولى وفي معهد الدراسات السياسية في باريس.

ليس الكلام عن علاقة العرب بالعرب سهلاً وأنظارنا كلها مشدودة نحو انتفاضة شعبية تعيد تحديد تلك العلاقة، من خلال رمي المحتل بالحجارة. فالسياسة العربية هي في الأساس قابلة لأن يكون لها مغزى من خلال علاقة العربي بالآخر، إذ فشلت حتى الآن جلّ محاولات بناء العلاقات بين العرب، لذاتها وبذاتها. وكأننا بحاجة ماسّة الى آخر، أكان صديقاً أم في الإجمال معادياً، يرغمنا على البحث عن محتوى سياسي فعّال للهويّة العربية.

وقد يعود هذا الفشل في تحديد الذات إلى عناصر عديدة. منها أساساً تلك المقوّمات العديدة التي تمنع ترجمة العناصر الحضارية التوحيدية، من لغة وتراث وثقافة وتواصل متعدد الأبعاد، إلى مشروع سياسي موحّد وفعّال. وفي منظار تاريخي طويل المدى، قد تكون التجربة الناصرية، على ريادتها، محاولة إلى اليوم يتيمة، جاءت في مرحلة انتقالية. فالنصف الأول من القرن كان عصر استقلال الكيانات المتعددة، في وقت كان مشروع دمجها يبدو ممكن التنفيذ في القريب من الزمن. وينتهي القرن، على عكس آمال جيل القوميين الأوائل، باقتناع واسع مفاده أن الكيانات باقية لفترة أطول مما اعتقد الكثيرون. فتبدو التجربة الناصرية، محاولة وسيطة في الزمن، نافرة واستثنائية في المغزى. إذ انها تمت بأفكار المرحلة السابقة (إمكانية التوحّد السياسي العاجل)، وبشروط المرحلة اللاحقة (صعوبة التغلّب السريع على الكيانات). فكان التوحّد مع سوريا (عام ١٩٥٨) مثلاً على آمال المرحلة السابقة، وجاء الانفصال (عام ١٩٦١) يحمل سمات المرحلة اللاحقة.

وفي منظار تاريخي أبعد مسافة، يتساءل المرء عن امكانية تحقيق الفكرة العربية سياسياً، بذاتها ولذاتها. فالمنطقة التي نسكنها محكومة الى حد كبير بنوع من القدرية الجيو ـ استراتيجية التي تجعل من تحديد الهوية الذاتية عملية تتحكم فيها العلاقات بالآخر. فالمنطقة على كتف قارتين، منفتحة على مشاريع الامبراطوريات القادمة من آسيا ومن أوروبا. والبحر المتوسط معبر في التاريخ للإنتقال، وليس حداً أو حاجزاً. وقد يكون الحاجز الجغرافي الوحيد الذي يحمي دنيا العرب هو الصحراء الكبرى في الشمال الافريقي. وفيما عدا ذلك، بدت دنيا العرب، سيّما منذ

القرن العاشر (الرابع الهجري) مشرّعة الأبواب أمام الغزاة من الشرق، والشمال الآسيوي وبالتالي من الشمال الأوروبي. من هنا صارت العلاقة بالآخر مكوّناً أساسياً للهوية، والتعامل معه، سلماً وحرباً، إدخال لمشاريعه وأعماله في تكوين الذات.

وشكّلت السلطنة العثمانية رداً ناجحاً على هذا التداخل، لكنها لم تحلّ بالفعل مشكلة التأثر بالآخر كمكوّن للهوية. إذ ما لبث العرب (ولو متأخرين عن اليونان والعرب والأرمن، وعن الأتراك أنفسهم) أن تبنّوا الأفكار القومية الواردة من الغرب. فضعف الحاجز العثماني تدريجاً ووهن، ولم يبقَ بالفعل قائماً حتى الحرب العالمية الأولى، بقدرته الذاتية وانما بفضل مزيج من التوازنات الدولية التي كانت تفضّل، حتى عام ١٩١٤ على الأقل، بقاءه قائماً لئلا تختل تلك التوازنات الدقيقة من أساسها.

ومنذ انهيار السلطنة العثمانية، لم تنجح محاولات العرب تحديد ذاتهم بذاتهم. ففشل المشروع الهاشمي بسرعة كبيرة، بعد هزيمة الشريف علي في الحجاز، وتراجع بريطانيا عن وعودها في غير مكان، ثم بعد إنشاء الكيانات المتعددة في آسيا العربية التي كان يطمح الهاشميون لتوحيدها في دولة واحدة. وفشل المشروع السعودي ـ الوهابي فعلاً عندما إضطر عبدالعزيز آل سعود في أواخر العشرينات، وبضغط بريطاني حاسم، أن يختار بين منطق الدولة القطرية الحديثة ذات الحدود الواضحة ومنطق التمدد الواسع شمالاً فاختار الأولى، عن نصف اقتناع ونصف رضوخ وقام بضرب حركة «الاخوان» التي كانت سيفه في التوسع فأصبحت عبئاً عليه في مرحلة بناء الدولة، إذ كان زعماؤها ينظرون إلى يوم دخولهم دمشق وبغداد وما هو أبعد منهما، بينما اللعبة الدولية كانت تقضي بفصل واضح بين الجزيرة العربية والهلال الخصيب، وبمصير مختلف لكل من هذين الإقليمين المتواصلين. وبينما قد لا تثير محاولات الخديوي السيطرة على لقب الخلافة إلا ابتسامتنا المتأخرة، فإنها شغلت الكثيرين في تلك الأيام قبل أن تتبدى للأعين استحالتها. ثم كان فشل المشروع الناصري غداة انفصال سوريا، وهو فشل تبرز مرارته من ثنايا كل جملة تفوّه بها عبدالناصر في المحادثات الثلاثية الشهيرة (عام ١٩٦٣). بكلام آخر، لم يزل الإرث العثماني متنازعاً عليه، وقد تكون فكرة الاستيلاء عليه قد ساورت أكثر من زعيم ايراني منذ عام ١٩٧٩. ولكن الوريث لم يبرز بعد.

غير أنه قد يأتي في أحد الأيام المقبلة. فالمنطقة بحاجة بنيوية الى هذا الحاجز الواقي، الذي يخفّف من تأثر المنطقة بجوارها، وبالنظام العالمي اجمالاً. والمنطقة عاشت جل تاريخها في إطار امبراطوري (أموي، عباسي أو عثماني أو غيره)، وهي قد تعود إليه نابذة، في الآن معاً، بنى الدول القطرية، والمنظمات الاقليمية الهشة. غير أنه ليس من ضمانة تاريخية تسمح بالجزم بأن قيادة ذلك المشروع الامبراطوري ستكون بيد عربية، وهذه مأساة العرب السياسية منذ القرن الرابع للهجرة، على الرغم من انهم أبدوا في معظم الأحيان استعداداً للتأقلم معها، أي لعدم اعتبارها مأساة. فالمنطقة العربية ليست اليابان، ولا جنوب افريقيا، ولا أمريكا اللاتينية: هي نقطة تواصل ضرورية، ومجال مرور إن للقوافل التجارية أو للأساطيل الحربية المعاصرة. وتلك مأساتها الأخرى، إذ هي على تواصل مستمر مع الغير، سلماً وحرباً، ثقافة وتجارة، مما يفقدها في الإجمال مناعتها، وفي بعض الأحيان، هويتها بالذات.

من هنا طعم المرارة الملازم بالضرورة لدراسة العلاقات العربية ـ العربية. إذ كيف يمكن لنا أن نتصور لحظة واحدة ان العلاقات الثنائية والجماعية لعشرين حكومة هشة وتابعة يمكن أن

تكون مسالمة وبناءة؟ كيف يمكن أن نتصور أن النظام الدولي سيتعامل برفق وحنان مع هذه الشظايا الضعيفة، الخائفة على ذاتها من ذاتها، والتي ترى في التبعية للخارج، في معظم الأحيان، أفضل ضمانة لاستمرارها؟ ألم نر محاولات «الصف الواحد»، و«التضامن»، و«التكامل» و«الدفاع المشترك» تتآكل بسرعة، أياماً بعد إعلان ولادتها؟ ألم نسمع الشتائم بعد انتهاء قمة عمان الأخيرة، «قمة الوفاق والاتفاق»؟ ألا نرى اليوم، غير حكمٍ عربي يتنافس على قطف ثمرة الانتفاضة الشعبية في الداخل الفلسطيني إن خلال قمة الجزائر أو في ما سبقها وتلاها؟

لذا، علينا الانطلاق من الصفر، وهو أن العلاقات العربية، بالنظر إلى الطريقة التي نشأت فيها الكيانات، وإلى نوعية النخب التي تمكنت من السيطرة على معظمها، هي علاقات محكومة بأن تكون متوترة. كان ساطع الحصري يغضب ويثور عندما يقال له أن العلاقة بين بلدٍ عربي وآخر محكومة بـ «ميزان القوى». ولكن الغضب لم يكن بمحلّه، اللّهم إلا للتعبير عن اصطدام أفكار القوميين الأوائل بالواقع المعاصر. فميزان القوى هو المحدّد الأساسي للعلاقات العربية ـ العربية، في ظل النخب الحاكمة. ولأنه ميزان لقوى هشّة، تابعة، غير واثقة من استمرارها، فإنه ميزان محكوم بالتوتر الدائم، والتنافس والغيرة والتنابذ على مستوى الزعماء، والأنظمة والكيانات، أي على مستوى الأفراد، والمؤسسات، والدول. ولكنه، ككل ميزان قوى، قادر على استيعاب مراحل من التساكن المسالم، بل وفترات من العمل المشترك، طالما بدا أن هذا العمل لا يضرّ بأي من الوحدات المكوّنة. ولكن ضعف هذه الوحدات يضع حدوداً قاسية للعمل المشترك إن في مستواه أو في مداه، إن في مضمونه أو في عمره. من هنا هذا التخبط الدائم والمضني بين الحلم والاحباط، بين الأمل والخيبة. اذ يبدو العمل العربي المشترك في الآن معاً ممكناً (بالنظر إلى العناصر الموضوعية الكثيرة المعروفة) ومستحيلاً (بالنظر إلى هشاشة الفكرة العربية عند القائمين به).

ممكن طبعاً التوقف عند هذه الفرضية القانطة، فرضية ان النظام العربي محكوم بالتوتر الدائم. ولكن اللعبة لا تتوقف بمجرّد أن يرى لاعب أواخر أنها ليست لعبته المفضّلة. من هنا ضرورة البحث عن وسائل للحفاظ على الإمكانات العربية بانتظار أيام أفضل، وضرورة العمل على منع دينامية النظام من التحول إلى لعبة محصولها صِفْري، بحيث يربح طرف ما يخسره آخر، بينما يبقى النظام بأسره على سكونه. فالامكانات متاحة فعلاً لتخفيف حدة التبعية الاجمالية، وللبحث عن سبل تدرّجية نحو لعبة أخرى. وفي انتظار ذلك، علينا العمل بما هو متاح لنا: عشرون حكومة ونيف، ومنظمات عربية بلا عافية، وعرب محبطون. أوليست السياسة في الأساس استغلالاً لما هو متاح؟

هكذا يتّضح الحيّز الزماني الذي تدخل هذه الورقة فيه. نحن نتحدث أساساً عن عقدين من الزمن مضيا (منذ حرب ١٩٦٧)، وعن عقدٍ جديد يفصلنا عن نهاية القرن. هذا الثلث الأخير من القرن العشرين، محكوم بعدد من المعطيات الواضحة بدءاً بالهزيمة ومروراً بحرب ١٩٧٣، وبالفورة النفطية، واتفاقية كامب ديفيد، والحروب المشتعلة إن في شط العرب أو في أزقة بيروت أو بين القبائل المتمركسة في جنوب اليمن. وهناك معطيات أخرى لا يمكن تناسيها، ولو أنها لا تجد طريقاً للصفحة الأولى من الجرائد اليومية ومنها مثلاً أن نسبة الزيادة السكانية في البلاد العربية من المعدلات العالية جداً (٢,٧ بالمائة في السنة)، وان عدد الأطفال للمرأة العربية الواحدة يفوق الستة. ومنها أن أسعار النفط ترفض أن ترتفع مجدداً على رغم التوقعات والآمال بينما الفوائض قد أنفقت في الاجمال هدراً. ومنها مثلاً أن الميزان التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية قد مال

للتحسن مع معظم بلدان الأرض لمصلحة هذه البلدان باستثناء عدد قليل من الدول أهمها مصر التي استوردت (عام ١٩٨٠) ٣,٦ أضعاف صادراتها إلى الولايات المتحدة و(عام ١٩٨٧) ٤,٤ أضعاف هذه الصادرات.

من الممكن طبعاً اختيار مؤشرات أخرى، أكثر أو أقل تفاؤلاً. لكن الأساس هو في تحديد الإطار الزمني: نحن في خضم مرحلة تتميز بانعدام قوة (سياسية ـ ايديولوجية) محرّكة للنظام العربي. ومع انعدام هذه القوة، تقوم مختلف الوحدات المكونة للنظام بتدبير أمورها وفق ما أوتيت من امكانات وقدرات، على مستوى الكيانات والأنظمة والزعامات. فالمطلوب إذاً هو متابعة ادارة الأعمال هذه، بما تنطوي عليه من واقعية أو لا، من نجاح أو فشل، وبالتالي محاولة تصوّر مجرى الأمور في العقد المقبل وفقاً للمعطيات الواقعية التي بين أيدينا. نحن نستبعد إذاً المشاهد المتضمنة لتغييرات جذرية في النظام، ولو اننا نتمنى حصولها ولا نتوقّعه.

وفي تحديد معالم الصورة الماثلة أمام أعيننا، وفي تصور تطورها حتى نهاية القرن، تدخل الاعتباطية التي تتحكم بالسياسة كعلم، شاء علماؤها أم أبوا. لقد مررنا، كغيرنا، بوسائل التحليل «الحديثة»، وعدنا منها مقتنعين أن قدراً من الحدس ضروري، وأن بعض الاعتباطية لا يعيب. لذا فالمعالم التي اخترنا قد لا تكون أهم عناصر الصورة بالنسبة الى جميع المراقبين، ولكنها تشغل البال، وتدلّ على الواقع، بدلاً من أن تحلم بنقيضه. وهي أفكار لا تعمل جاهدة لإخفاء مصدرها، فهي نابعة من قلم عربي من لبنان. فلن نعمل أبداً للوصول الى كلام «عربي» مجرّد من أصوله الجغرافية، ومن الاعتبارات التي تسكن، عن وعي أو بصورة لا شعورية، فكر صاحبه. فالانتماء الى العروبة لا يناقض هواجس المكان الذي تنطلق منه وتصرّ على العودة إليه. إنما المسألة هي الانتماء الى العروبة والقدمان متجذرتان في مكان محدّد، خارج التوهمات المثالية للعروبيين المجرّدين. ذلك هو التحدي، الذي نجح المصريون في مواجهته اجمالاً أكثر من العرب الآخرين.

أولاً: التحدّي من الشرق

مضى عقد أو كاد على انتصار الثورة الايرانية وهي ثورة شعبية كبيرة، مثيرة للإعجاب، أيّاً يكن النظام الذي انبثق لاحقاً عنها (أوَلَم ينبثق حكم نابوليون الامبراطوري من ثنايا الثورة الفرنسية؟). وقد دخلت ايران، غداة ثورتها، في حرب ضروس مع العراق لم تتوقف حتى اليوم. وإذ تنطوي هذه المسألة على أكثر من أمر جليل، فإن تأثيرها على العلاقات الداخلية ضمن الإطار العربي هو مجال تفكيرنا هنا.

ظهر أولاً أن العراق لم يتمكن من اقناع العرب جميعاً بأنه يدافع عن المصالح القومية العليا. وقد تكاثرت التفسيرات المتناقضة لهذا الفشل، وكلها يحتوي على قدر ما من الصحة. فالعراق لم ينسّق أولاً مع العرب الآخرين قبل بدء الهجوم الواسع. والأمر ليس تقنياً اذ هو يتعلّق بتقدير القيادة العراقية لامكاناتها في جني ثمار هجوم ناجح بمفردها، أي دون سائر العرب الآخرين. وسواء أكان الأمر يتعلق بتحرير عربستان أم بالدفاع عن النفس إزاء محاولات التخريب داخل الأرض العراقية، أم بكون ايران بوابة لتحرير القدس، فإن البعض يرىٰ ان العقل يقضي بتسكين الجوار الجغرافي للمنطقة العربية والتركيز على المشاغل المركزية في التحرر والاستقلال.

هذه الحجج (وغيرها) لا تجيب عن السؤال الأساسي: هل ان التحدّي الإيراني يمسّ العرب جميعاً، وإن كان الجواب بنعم، فلماذا لم يهب العرب جميعاً لنصرة العراق؟ الجواب الأساسي عن هذا السؤال، هو أن لا أحداً في المجموعة العربية يريد عراقاً منتصراً فعلاً في هذه الحرب، لأن انتصاراً عراقياً واضحاً سيخلّ بالتوازنات الداخلية العربية، لغير مصلحة هذه البلدان. ولا نبالغ إن قلنا أن الانتصار العسكري العراقي لو حصل، كان سيكون انتصاراً سياسياً على العرب الآخرين بقدر ما هو على ايران. فالمنطق يقول ان نوعاً من التوافق الدولي كان سيحصل لتهدئة الجبهة مع ايران وفقاً لشروط أفضل بعض الشيء للطرف العراقي المنتصر بينما سينكب العراق فوراً على محاولة توظيف انتصاره العسكري على ايران داخل المجموعة العربية. هذا ما كان واضحاً من بعض مقولات ومواقف القيادة العراقية خلال عام ١٩٧٩، وهذا، على الأقل، ما كان يشكّل الهاجس الأول للقيادات العربية الأخرى. ولتحديد ذلك، يمكن اختيار بعض الأمثلة:

١ ـ بالنسبة الى مصر، كانت الحرب «هدية من السماء»، بشرط أن يبقى الخطر الايراني قائماً، وبشرط أن يبقى العراق صامداً. فاستمرار الحرب وتحوّل العراق من الهجوم الى الدفاع خلال عام ١٩٨٢، وتوسع رقعتها لتهدد دولاً خليجية أخرى كان العنصر الأساسي الذي سهّل عودة العلاقات العربية مع مصر، على الرغم من كامب ديفيد. وبالفعل، فإن الوضع القائم على جبهة الحرب كان، على الأقل في فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧، الوضع الأفضل للمصالح المصرية في تحديدها الضيق. إذ لم ينتصر العراق ولم يحاول بالتالي ترجمة انتصاره الى مشروع قيادة للوطن العربي، كان لا يمكنها آنذاك إلّا أن تكون معادية لمصر ولاتفاقية كامب ديفيد. ولم يُهزم العراق، بحيث تندفع القوات الايرانية غرباً فتهدّد مصر من الخارج، أو من خلال تشجيع أقوى للتيار الاسلامي في الداخل. بل بقي التهديد الايراني كما هو مفضّل، قائماً وبعيداً، ممكناً وغير حاصل، والعراق، والحال كذلك، بحاجة لدعم أكبر عدد ممكن من الدول، بما فيها مصر.

٢ ـ بالنسبة إلى بلدان الخليج النفطية المحافظة، كانت الحرب، طالما هي محدودة ومحصورة، أيضاً نوعاً من الهدية من السماء إذ تعهّد العراق بمواجهة التمدد الايراني عسكرياً بمفرده واكتفى بدعم مالي ولوجستي من بلدان الخليج، بحيث بقيت بلدان الخليج في وضع معقول جداً: تستفيد من المواجهة دون أن تتهم بأنها طرف فيها. فلا ايران منتصرة بحيث يصبح الخطر كبيراً على أمنها الداخلي والاقليمي، ولا العراق منتصر بحيث يطالب بما هو أكثر من المال: الاعتراف به على اعتباره القوة العربية الأولى، على الأقل بين البلدان المشاطئة للخليج بما يعني ذلك من **محاولات للاستتباع، وربما حتى للضم** (ألم يحاول قاسم ضم الكويت؟ ألم يحاول قادة عراقيون آخرون الضغط العسكري على الكويت بهدف الحصول على موطىء قدم في الجزيرتين الكويتيتين على مدخل شط العرب؟). ثم ان الحرب باندلاعها بالشكل الذي اندلعت به، أي كمواجهة ثنائية بين العراق وايران، كان من «محاسنها» أيضاً أنها أرغمت ايران على تركيز حماستها الثورية على هدف واحد أساسي هو تغيير النظام في العراق، مائلة فيما يخص البلدان الخليجية الأخرى، إلى نوع من المهادنة، ولو المؤقتة، ولو غير الكاملة.

وكما استفادت مصر من الحرب لكي تعود مجدداً الى المجموعة العربية، واتفاقية كامب ديفيد على حالها وعلى الرغم من لاءات قمة بغداد (عام ١٩٧٨) المعروفة، استفادت حكومات الخليج المحافظة، سيّما السعودية من الحرب عينها لبناء سور مؤسسي يحمي ثرواتها من أنظار الجيران الطامعين. فلمجلس التعاون الخليجي فضائل عديدة، يسهب في شرحها مؤيدوه، وهم

ليسوا دائماً مخطئين. ولكن له ميزة أساسية هي قيامه دون أن يتمكن أي من العراق أو ايران أن يكون عضواً فيه، أي تمكن الوحدات الأضعف في الخليج من التجمّع بمفردها، مستفيدة من التحييد المتبادل بين العراق وايران. إذ انه كان يصعب جداً على هذا المجلس أن يقوم لو لم يكن البلدان منهمكين في حربهما الطاحنة وهما قد حاولا مراراً تشجيع مثل هذه التجمعات على أن يكون لكل واحد منهما موقعه المميز فيها. قيام المجلس بالتالي كان إشارة الى اختلاف عميق في المصالح، وفي وسائل حمايتها.

٣ ـ المثل الثالث سوريا، وهي أشد الأطراف العربية معارضة للعراق. ومن الصعب أن يجد المرء جواباً (شفهياً أو مكتوباً) مقنعاً على التساؤل الأساسي: كيف يستطيع بلد عربي علماني تحديثي وبعثي أن يناهض بلداً له الميزات نفسها؟ فالحجج الواردة سابقاً لا تكفي، والقول بالكراهية الشخصية بين زعيمي البلدين أمر لايكفي أيضاً، فالكراهية هذه موجودة، بالحدة نفسها على الأرجح، بين أكثر من زعيم عربي.

وعندي ان السبب الأهم، نجده في قانون الحرب الأهلية العربية الباردة التي نعيشها اليوم والتي جوهرها أن أقرب الناس اليك هو ألد أعدائك. ولقد شهدنا فعلاً صورة دامية وحامية لهذا القانون خلال الحرب الأهلية اللبنانية. فالعراق وسوريا دولتان يصعب عليهما أن تجدا، بحدودهما الحالية، حداً أوسط بين الوحدة الكاملة والتنابذ الحاد، ويسهل طبعاً إيراد الأمثلة الكثيرة الدالّة على ذلك عقوداً قبل اندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية.

لماذا هذه الصعوبة في إيجاد مناخ من التعايش السلمي الوسيط بين الإتحاد الكامل والخلاف التام؟ لأسباب عديدة قد يكون أهمها أن بين سوريا والعراق «ميزان قوى»، وأن هذا الميزان منذ استقلال البلدين، بل منذ انشاء الكيانين يميل لمصلحة العراق، الأقوى عسكرياً، الأسبق استقلالاً، الأكثر امكانات بشرية واقتصادية، سيّما بعد اكتشاف النفط. والبلدان توأمان الى حد كبير، ولكنهما كانا يتعاملان من خلال خط شمالي يربط الموصل بحلب، انقطع بعد الاستقلال. كان العراق أقوى، وكان يمارس هذه القوة اجمالاً نحو الغرب، أي نحو سوريا. فالوصي عبدالإله فكّر مراراً وعمل فعلاً على إنشاء عرش هاشمي. والعراق كان له حزب يؤيده، وزعماء يلتجئون إليه فيما سمّي آنذاك **بالصراع على سوريا**، الذي كتب فيه باتريك سيل كتابه الشهير.

استطاعت سوريا غداة الانفصال، ومنذ ذلك الحين، أن تنتقل من مجرّد موضوع صراع بين مصر والهاشميين، الى نوع من القوة الذاتية، الى لاعب مستقل نسبياً بدل أن تكون رقعة لتنافس الآخرين. ولكن صعود النجم السوري، رافقه تمتين متزايد للقدرات العراقية. لم يكن أحد في العلن، يجرؤ على المقارنة بين القدرتين، ولكن هذه المقارنة كانت كلمة السر. الى أن جاءت نهاية السبعينات والميزان يميل مجدداً لمصلحة العراق، بالنظر الى مخاوف سوريا المتأتية عن كامب ديفيد ولتنامي معارضة الاخوان المسلمين في الداخل. ولا ريب أن تقارب أشهر قليلة قد أثبت للطرفين، تمنع سوريا عن الاعتراف بوضعها الأضعف في المعادلة، وشهية عراقية تكاد تكون علنية لعرض عضلاته غرباً. وكان معظم المراقبين يؤكدون، وعلى الأرجح عن حق، أن أعجوبة الوحدة لو تمت، لكانت لمصلحة العراق الذي له في سوريا مؤيدون، والذي له في الأساس إمكانات كبيرة.

لكن الأمور عادت بسرعة الى نصابها، أي الى العداء والتوتر في صيف عام ١٩٧٩. ولقد جاءت الثورة الايرانية تحرر سوريا بصورة غير مباشرة من الضغط العراقي المتزايد عليها. وقد

وجدت دمشق في ايران خير موازن للعراق، بما يلهي العراق الى شرقه، وبما يخفف من طموحات قيادته. من الواضح أن سوريا أيضاً لا تريد انهياراً عراقياً شاملاً. ولكنه من الواضح أيضاً أن سوريا قد فازت بنوع من المناعة منذ بدء الحرب العراقية ـ الايرانية، إذ انزلق العراق الى حرب حادت بأنظار قادته، وسمحت لسوريا بإعادة نفسها إلى الصدارة الإقليمية.

طبعاً هناك فوائد واضحة لتحالف سوريا مع ايران كالمساعدة النفطية تمويناً وأسعاراً، وتعاون مؤيدي ايران في لبنان في المشروع السوري الناجح لقلب ميزان القوى في لبنان سنة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ لغير مصلحة الغرب واسرائيل. ثم إن ايران تجد نفسها متحالفة مع النظام العربي الذي كان أكثر الأنظمة تعرضاً لخطر الإطاحة به من قبل المتدينين الإسلاميين في الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٢، ويمكن بسهولة تصور تعاظم هذا الخطر لو أن ايران، بدلاً من تأييد النظام القائم قررت دعم المعارضة الاسلامية له، من خلال مدها بالسلاح انطلاقاً من لبنان على سبيل المثال. كل هذه مكاسب سورية أكيدة، لكنها لا تفسّر حقيقة الموقف السوري، وهو أعمق وأقدم من قيام النظام الايراني الحالي، وجوهر هذا الموقف ان سوريا تتخوف من تمدد العراق الطبيعي نحو الغرب، وان النخبة الحاكمة حالياً والنخب التي سبقتها، تقدِّر أن ميزان القوى السوري ـ العراقي يميل بصورة طبيعية لمصلحة بغداد، وان هذا الميل يهدد بصورة شبه أوتوماتيكية الأوضاع الداخلية في سوريا، وموقع دمشق على الساحة الاقليمية. وإن كانت مصر أو السعودية أو الجزائر تعلم انها تخسر من نفوذها الاقليمي إن تصاعد الدور العراقي في المشرق، فإن سوريا تعلم أنها الضحية الأولى لهكذا تصاعد في أمنها الذاتي أو على الأقل في دورها السياسي.

وإزاء مخاوف كهذه لا ينفع التذكير بالمصالح القومية العليا، وفي الواقع، فإن التشاؤم بتهدئة الأوضاع بين العراق وسوريا وبتطويرها نحو التعاون البنّاء هو سيّد الموقف، حتى لو تغيّرت بنية النظام في أحد البلدين أو في كليهما. فالحكم في العراق يستقي جزءاً من شرعيته الذاتية بتنمية دوره العربي بحيث لا يعزل في الشرق ولا تنتابه دوخة النظر الى داخله الهش إثنياً ومذهبياً. وسوريا يكتسب النظام فيها جزءاً من شرعيته من نجاحه في إنقاذ البلد من أشكال الضغط العراقي. وقد تغيّرت الأنظمة القائمة في البلدين مراراً منذ إنشاء الكيانين، ولكن التوتر البنيوي المرافق لإنشائهما، في تحديد علاقتهما الثنائية، نادراً ما تغيّر.

لهذه الأسباب، فشل العراق في تعبئة العرب لحربه مع إيران. وقد اعتقد البعض أن قمة عمان في خريف عام ١٩٨٧ قد غيّرت من الأوضاع كثيراً. لكن الشتائم المتبادلة بعدها، واستمرار الاتصالات الانهزامية بايران، تشير الى واقع مختلف. هذا الواقع متضمن فعلاً في مقررات قمة عمّان نفسها، حيث تواجه بمحاولة دؤوبه لدى كاتبي المقررات أن يفصلوا بصورة مصطنعة بين مواطن الخطر الايراني باعتبارها أخطاراً مختلفة من نقطة الى أخرى من دنيا العرب. ويتضايق المرء كثيراً لقراءة مقررات تؤكد بالتضامن المتين مع حكومات النفط المحافظة بينما هي تدعم العراق لفظياً. بكلام آخر، هناك فصل جديد بين إقليمي الجزيرة العربية من جهة والهلال الخصيب من جهة أخرى. وقمة عمّان ترفض بصورة قاطعة المس بأمن الأولى، وبصورة أقل وضوحاً بتخريب أوضاع الثاني. ويدعو هذا الأمر إلى الإبتسامة، عندما نعلم بأن الخطر الايراني في الجزيرة قد يصل في أقصاه الى نوع من الاستتباع السياسي الايراني للمشيخات هناك بينما يحمل في طياته تفكيكاً بنيوياً للمجتمعات القائمة في منطقة الهلال الخصيب.

بكلام آخر، كان يجب أن تتهدد ثروة المثرين لكي تجتمع قمة عربية وتندد بـ «الخطر الايراني». ولكن قراءة دقيقة للقرارات توضح حدودها. فالقرار الأول يدين احتلال ايران للأراضي العراقية ويتضامن مع العراق «في دفاعه المشروع عن أرضه وسيادته» ويؤيد تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨)، ويتوقف عند هذا القدر من التدخل. بكلام آخر، يؤيد العرب العراق طالما هو يدافع عن أرضه، ولا يتجاوز هذا التأييد، على مستوى الاجتماع، الألفاظ. أما عند الكلام عن الكويت والسعودية، فالرؤساء العرب «يشجبون ويدينون الاعتداءات» ويبدون استعداداً لاعادة النظر في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول التي تزود ايران بالأسلحة، ويدينون تدخل ايران في الشؤون الداخلية لبلدان الخليج. أما فيما يخص السعودية، فإن القرار الخامس يعلن التضامن الكامل معها بعد أحداث مكة، وتأييده المسبق لأي قرار تتخذه اليوم أو غداً لتأمين موسم الحج ضد أعمال الشغب، ويؤكد بالذات «حق السعودية في اتخاذ ما تراه مناسباً من اجراءات». أما القرار السابع عن الأزمة اللبنانية فهو يتجاهل تماماً الدور الايراني فيها وكأنه غير موجود.

بكلام أوضح، لقد فشل مؤتمر القمة العربي فعلاً في أن يرى التحدي الايراني على ما هو، أي أنه تحدٍ ايديولوجي ـ حضاري، سياسي وعسكري هدفه إعادة النظر الشاملة في أوضاع المنطقة، وبنية مجتمعاتها، وهويتها السياسية، وفقاً لمزيج فعّال من المذهبية الشيعية، والقومية الايرانية والدعوة الشاملة للإسلام. هذا التحدّي، لم يحسن العراق يوماً عملية شرحه للعرب الآخرين، بل هو أقدم على محاولة غير مدروسة لمواجهته منفرداً وفق حسابات عسكرية متفائلة أكثر من اللزوم، فأسهم من حيث لا يريد في جعل وعي هذا التحدي أصعب مما كان. وجاءت قمة عمّان، فشكّلت بانعقادها وببعض قراراتها خطوة إيجابية كبيرة، ولكنها بقيت دون المطلوب في هذا الأمر، لأنها قبلت بتقسيم التحدي الواحد وفقاً لأشكال تجسيده هنا وهناك وهنالك مبدية تضامناً «طبقياً» مع أثرياء العرب، دون فقرائهم. وجاءت قمة الجزائر لاحقاً، ترفع من حدة اللهجة العربية المعادية لايران، وما كان ارتفاع الحدة ليحصل على الأرجح لو لم تبدأ حرب خليجية ثانية، موازية للحرب العراقية ـ الايرانية، ومستقلة عنها بعض الشيء، وهي حرب لا تخلو من المضامين المذهبية، وقد انطلقت شرارتها في مكة المكرمة خلال موسم الحج، وأدت الى قطع العلاقات السعودية ـ الايرانية، وهي قد تستمر الى ما بعد احلال الهدنة على الجبهة العراقية.

ذلك إننا ما زلنا في المراحل الأولى من عمر هذا التحدّي الكبير الآتي من الشرق. فإن تمَّ رفعه بالإتكال على مذهبية أكثرية مضادة، تهدد الأمن الداخلي لغير بلدٍ عربي، واصطدمت حقوق الانسان بحائط التسلط المذهبي، وان تمت مجاراته في تعلّقه العلني بالاسلام لاستوجب الأمر تغييرات واسعة في بنية النخب الحاكمة، وليس بالضرورة لمصلحة الفئات الأكثر تنوراً ورشداً. أما التحدي في بعده القومي، فهو يتطلب تعبئة قومية عربية واسعة، واحياءً لشعلة العروبة لا يبدو تحقيقه عربياً. فإن كان العراق قد نصّب نفسه حامي العروبة، ومجدّد مجد القادسية، والسيف القاضية على «الشعوبية الجديدة»، فإنه لم يسهم في احياء الروح العربية، بقدر ما أعطى صورة جديدة عن ابتذال الحكومات لمفاهيمها. وان فضّل العرب المجتمعون في عمّان تجاهل التحدي الواحد، فلأنهم غير مستعدّين لعملية احياء الفكرة العربية. لذا فالحلول المناسبة لرفع التحدي الايراني هي حتى الساعة إمّا غير ممكنة حالياً (البعد القومي)، أو غير مفيدة (المجاراة بالدعوة الاسلامية) أو مضرّة (المذهبية الضمنية أو المعلنة). والعنصر الايجابي الكبير هو ان العراق، على سوء ادارته السياسية للحرب، قد استطاع حتى اليوم الصمود فيها عسكرياً، على الرغم من التفوق الايراني على أصعدة ثلاثة على الأقل: التعبئة البشرية، وارادة القتال، وحسن ادارة

العلاقات الدولية. وبينما يستمر هذا الصمود، على العرب الإبتعاد عن المذهبية المضادة التي تشتم رائحتها من غير اجتماع وندوة في الأشهر الأخيرة، وأن يردوا على التحدي بما يمكن من روح حديثة ومن انفتاح ديمقراطي، يتقبّل تعددية الانتماءات داخل الساحة العربية، وخصوصاً تعددية الآراء.

ثانياً: فلسطين في العلاقات العربية

يدرك بعضنا بحدس لا عناصر ظاهرة له أن الحجارة الملقاة في نابلس على جنود الجيش الاسرائيلي موجهة أيضاً إلى أهداف عربية سمحت لهذا الجيش أن يقوى ويستقوي. ولكن التضامن الشعبي مع انتفاضة فلسطين، كما التضامن لسنوات خلت مع ضحايا الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، بقي خافتاً، وربما منعدماً، حتى يتغلغل التساؤل الكبير للأذهان: هل نحن معنيّون فعلاً بمستقبل فلسطين، أم هل كنا ضحايا عقود من الاهتمام المبالغ به وغير المبرر بمسألة هي بالنهاية محلية؟ ويزيد من الارباك العربي موقف الفلسطينيين أنفسهم. إذ كيف ننسى كلاماً شهيراً لأحد أبرز زعمائهم قال فيه إن العرب قد يهتمون لموضوع النزاع مع اسرائيل ولكن القرار فلسطيني (٣ مرات في النص)، أو كيف نتناسى تحديد قادة منظمة التحرير لاستقلالية عملهم (ضمنياً عن العرب الآخرين، وإلّا فعن من؟) كهدف أساسي يسعون إليه؟ وكيف نتجاهل فعلاً ان قادة المنظمة نظروا الى العلاقة بالعرب الآخرين على أنها، في الأساس، محاولة «توريط» أناس غير مهتمين؟ فلنصارح أنفسنا ونقول أن قادة منظمة التحرير غير مفاجئين تماماً بسكون الموقف العربي، وهم الذين نذروا أنفسهم لاثبات الهوية الفلسطينية الخاصة، لا بمواجهة اسرائيل فحسب بل أساساً على حساب الأطراف العربية التي حاولت وتحاول طمس هذه الشخصية، واستلحاق الفلسطينيين جميعاً إن في «مملكة متحدة» تحت قيادة هاشمية، أو في إطار مشروع «سوريا الكبرى» الذي ما انفك يراود ذهن البعض. كيف يحق للقادة الفلسطينيين أن يعجبوا إذاً من انفرادهم، وتفرّد اسرائيل بهم، وهم الذين سعوا جاهدين، خلال عقدين من الزمن لكي يكونوا بالذات في هذه الحالة من المواجهة الثنائية؟ كيف هم يعجبون لانفرادهم وقد تعاملوا مع البلدان العربية كساحات مفتوحة لمتابعة أهدافهم، فما اهتموا تماماً بأمنها، ولا أسهموا فعلاً في سلمها، ولا فكّروا حقيقة في مستقبلها، بل مرّوا بها بقدر لا بأس به من اللامبالاة لمن يسكنها، ومن الابتعاد العميق عن أهاليها، مؤيّدين كانوا أم معادين؟

ليس المجال هنا لنقاش جديد حول عروبة الصراع مع اسرائيل أو فلسطينيته، بل فلنعترف أن **قراءاتٍ أربع للصراع مع اسرائيل** كانت تتنافس خلال العقود الأخيرة وأن واحدة منها تنتصر، أو قد تولّد قراءة جديدة تماماً ليست بالضرورة لمصلحة الفلسطينيين أو لمصلحة العرب الآخرين.

ـ **القراءة الأولى هي القراءة المحلّية**: شعبان يتقاتلان على أرض واحدة، اليهود من جهة والفلسطينيون من جهة أخرى. وفي واقع الحال، هناك مصدران للكيانية الفلسطينية: الأول هو تقسيم المنطقة الى دول قطرية، مما أنتج مشاعر كيانية في البلدان المجاورة كالأردن وسوريا كما هي الحال مع الفلسطينيين، الذين بدأوا بالتساؤل عن أسباب حرمانهم مما لغيرهم في المنطقة، أي دولة وعلم ونخبة حاكمة. والمصدر الثاني هو المشروع الصهيوني نفسه الذي أنتج، ككل المشاريع القومية أو شبه القومية، صنوه وغريمه. من هنا يمكن القول ان الوطنية الفلسطينية هي الرد

المحلّي على خطيئتين أصليتين: اتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسّمت الهلال الخصيب إلى ما أصبح خمس دول مستقلة ووعد بلفور الذي ربط احدى هذه الدول الممكن قيامها بالهجرة اليهودية. وهكذا حدّدت اتفاقية سايكس ـ بيكو **حدود** الرقعة جغرافياً، وحدّد وعد بلفور **وظيفتها** السياسية. فالأولى فصلت فلسطين عن سوريا ولبنان والأردن والثاني قرّر ربطها بالخارج، وفقاً لتعبير حاييم وايزمان الواضح: «ان وعد بلفور والانتداب قد نزعا فلسطين نهائياً من اطارها في الشرق الأوسط لربطها بالجماعة اليهودية في العالم وبالمشكلة اليهودية العالمية. ان الحقوق التي فاز بها الشعب اليهودي على فلسطين ليست مشروطة البتة برضى أكثرية السكان الحاليين، ولا يمكن ربطها بارادتهم». هذا الكلام المقال عام ١٩٣٠ سيتأكد خلال العقد التالي مع اضطهاد اليهودية في المانيا، بحيث تأتي ولادة دولة اسرائيل غداة الحرب العالمية الثانية جزءاً وامتداداً لانتصار الحلفاء في هذه الحرب. ويصبح زوال اسرائيل، بالنسبة الى الحلفاء، كالقول بضم برلين إلى المعسكر الشرقي أو بوقوع النمسا تحت السيطرة السوفياتية أي كإعادة نظر جذرية في نتائج تلك الحرب. وهذا التماهي بين انشاء دولة اسرائيل وبين انتصار الحلفاء قد أخرج وعد بلفور من أصوله البريطانية البحتة، ليعطيه بعداً دولياً واسعاً، وحماية عامة للمشروع الصهيوني لم يستطع العرب يوماً إختراقها الفعلي، وهم تجنبوا في الاجمال التفكير الجدي بها.

وشكّل انهيار حكومة دمشق العربية التي أنشأها الأمير فيصل شهادة الولادة الحقيقية لدولة لبنان كما للكيانية الفلسطينية. ففي الأسابيع الأخيرة من شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ عقدت القيادات الفلسطينية مؤتمراً في حيفا تبنت فيه فكرة الكيان الفلسطيني المستقل وانتفت الاشارة إلى العلاقة بسوريا، كجزئها الجنوبي، التي كانت غالبة حتى ذلك الحين. غير ان الفلسطينيين ما استطاعوا، لخصوصية المشروع الصهيوني، أن يحوّلوا هذا الخيار الكياني إلى مؤسسة حتى انشاء اللجنة العربية العليا ذات العمر القصير، وفي حقيقة الأمر حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبارها في قمة الرباط «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».

وعلى الرغم من هذا التتويج، فقد بقيت كل من عمان ودمشق تتأففان من وجود المنظمة ومن استقلاليتها وفي الحقيقة من الكيانية الفلسطينية ذاتها. وفي المعسكر الآخر، لم تقبل بها كل من اسرائيل والولايات المتحدة على الاطلاق. وفي الانتفاضة التي قامت اليوم، نرى السجال حاداً بين قائل بعفوية الثورة في الأراضي المحتلة وبين قائل بتبعيتها لقيادة منظمة التحرير. والواقع أن الانتفاضة قابلة للقراءة على هذين الصعيدين معاً، ففيها من انغلاق المأساة الاغريقية على ذاتها وعلى ابطالها، وفيها من طموح فلسطيني نحو وحدة الشعب من خلال الحدود. وطبيعي ان الاعتبارات السياسية تحمل الطرفين على المبالغة باتجاه الاستقلال والعفوية، أو باتجاه الانتماء للمنظمة. هذا السجال لا يسهم البتة بتعريب الصراع بعد أن كان قد أصبح قطرياً بل انه في واقع الحال يسير **لمصلحة القراءة الثانية، وهي القراءة الاسرائيلية ـ الأمريكية.**

ـ **القراءة الثانية** تنطلق من فكرة وجود اسرائيل على أرض هي حقها الشرعي ولكنها تضيف ان التوازن السكاني داخل هذه الأرض يهدد الهوية اليهودية بالخطر. إذ انه كان من السهل استيعاب وتدجين ١٦٠ ألف عربي بقوا في اسرائيل بعد انشاء الكيان، ومعظمهم من الريفيين وهم لا يمثلون أكثر من ١٢,٥ بالمائة من مجمل سكان اسرائيل سنة ١٩٤٨. بينما يصعب كثيراً استيعاب وتدجين أقلية عربية يزداد عددها تدريجاً بحيث قد يأتي يوم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ يصبح فيه عدد العرب يوازي عدد اليهود داخل الكيان وملحقاته المضافة إليه عام

١٩٦٧. من هنا فكرة بعض الاسرائيليين، وقد تبناها جورج شولتز في مشروعه الأخير، بضرورة تخلّي اسرائيل عن المناطق الآهلة جداً بالعرب، وبالتالي الأكثر اثارة لأوجاع الرأس.

وعلى عكس ما يعتقد البعض فليس هذا تكريساً ولا قبولاً غير مباشر للقراءة الأولى بل انه ادخال لقراءة جديدة تماماً تنفي في الآن معاً الكيانية الفلسطينية (أي وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وعبر الحدود) وتنفي أيضاً عروبة الصراع. انها تنظر إلى الصراع كمشكلة داخلية في اسرائيل أي كمشروع حرب أهلية داخل اسرائيل يجب تجنبه. يكون هذا التجنب عن طريقين: اما القمع والطرد الجماعي والاضطهاد مع الاحتفاظ بوحدة الأرض، وامّا التخلّي عن بعض الأراضي وعن معظم السكان العرب معها. ويمسي الصراع هكذا لا صراعاً وطنياً، ولا صراعاً قومياً بل صراعاً محلياً داخلياً، يحل عملياً بتعديل الحدود بين الأردن واسرائيل.

من الضروري لنجاح هذا المشروع أن يجتاز عقبات ثلاث. الأولى أن يقبل به معظم الاسرائيليين، وهذا غير مضمون البتة. ومطلوب ثانياً أن تقبل به الأطراف العربية المعنية أساساً، خصوصاً الأردن، وهذا أمر ليس سهلاً تماماً ولو انه معقول. ومطلوب ثالثاً أن يقف «بعض الفلسطينيين» ويعلنوا استحسانهم للأمر، وهذا أمر لا يتم الا باخماد الانتفاضة الحالية وبقدر من الضغط والقمع واقفال الأبواب الأخرى. وهذا ما يبدو انه يسكن ذهن قادة التيار الاسرائيلي الغالب.

ـ **القراءة الثالثة هي القراءة القومية**: الصهيونية انطلاقاً من فلسطين، تهدد العرب كأمة. لا تخلو هذه القراءة طبعاً من الاعتبارات الايديولوجية، فهي تربط الواقع السكاني والجغرافي بما هو بنظرها أخطر أهمية: الصراع القومي. تصبح فلسطين هنا محطة من محطات نضال الأمة العربية للتحرر والتحرير، تماماً كاستقلال الجزائر أو كالسيطرة على الموارد الطبيعية. ويتأفف القوميون من كيانية الفلسطينيين، ومن تلكؤ العرب بمواجهة «الخطر الصهيوني» على الأمة العربية. وينظر القوميون إلى اسرائيل على أنها اسفين قسّم الأرض العربية قسمين، وبأنها أداة لضرب الارادة العربية الموحدة ولمنع الوحدة. ويشيرون إلى ان اسرائيل، اضافة الى احتلالها فلسطين وتشريدها لشعبها، احتلت أراضي تابعة لبلدان عربية أخرى، واعتدت على العراق، وتقف عقبة أمام تسليح السعودية بالأعتدة الأمريكية. اسرائيل في هذا المنظار قاعدة أكثر مما هي دولة والحل الأوحد هو في نسفها تماماً.

وربما أن المرحلة الذهبية لهذه النظرة كانت بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ حيث تبدّى للقيادة المصرية أن عدوان السويس يهدد مصر في دورها العربي أولاً. غير أن هذه القراءة ما لبثت أن تلاشت تدريجاً بفعل نمو الكيانية، وبفعل تشتت الأنظمة المعنية بعد حرب عام ١٩٧٣ واتفاقات كامب ديفيد، وعدم قيام «الجبهة الشرقية» والخلافات الدائمة في الثلاثي الأردني ـ الفلسطيني ـ السوري. وقد تحوّل عدد كبير من القوميين العرب بين الفلسطينيين لفكرة الكيانية وهم يعملون فعلاً في اطارها وتفكك النظام العربي بأكمله إلى أطر محلية متعددة تحكمها اعتبارات موضعية كحرب الصحراء، وطموحات الرئيس الليبي، والمشكل السوداني ـ الاثيوبي وحرب الخليج. وغطّى الدخان المتصاعد من كل هذه النزاعات ومن غيرها «مركزية» الصراع مع اسرائيل، بل أصبحت هذه المركزية، بفعل الممارسات العربية (بما فيها السياسات الفلسطينية نفسها) نوعاً من المقولة الايديولوجية، المفرّغة من أي معنى، سيّما والعرب، حكوماتٍ وشعوباً، ساكنون والصراع نفسه أكثر تأججاً.

وفي واقع الحال فإن القول بقومية الصراع مع اسرائيل، كالقول بأمة عربية، هو في الأساس قول ايديولوجي، أي اختيار ثقافي وسياسي لهدف، وتغليب لإنتماء على آخر. هذا لا يعني أن هذه المقولة الايديولوجية لا تستند إلى ظروف تاريخية متينة، ولكن القومية العربية، ككل القوميات، هي بالأساس موقف ايديولوجي، له عناصره التاريخية التي يستند اليها، وله مسبّبات لقيامه، وهي أيضاً مرتبطة بالمسار التاريخي. وإن تضاءلت النظرة إلى النزاع على فلسطين على أنه صراع قومي، فالسبب الأساسي في ذلك ضعف الايديولوجيا القومية في المرحلة الراهنة، أي شبه انتفاء العقيدة في النظام العربي. فكادت القمم العربية أن تختفي من الوجود، وكادت صفة «بعثي» أو «حركي» أن تصبح نوعاً من الإهانة. ولهذا الهرم المبكر للعقيدة العربية أسباب ليس المجال هنا لمناقشتها تفصيلاً.

المهم، بالنسبة إلى النزاع على فلسطين، هو أن انعدام العقيدة القومية يؤدي في واقع الحال إلى انتصار البديل لها، أي نوع من تراخي الحدود بين العرب وجوارهم فيصبحون نوعاً من العنصر، وليس العنصر الأقوى طبعاً، مع انه الأكثر عدداً (دولاً وسكاناً، وربما بسبب ذلك)، بين العناصر المكوّنة لذلك المفهوم الجغرافي ـ السياسي المسمّى بالشرق الأوسط. وان عاد محمد حسنين هيكل لمقاله الشهير في **فورين افيرز** عن السياسة الخارجية المصرية، لكان أضاف انه انتصار للجغرافيا على التاريخ، أو للتحديد الخارجي للذات العربية على تحديد الذات بالذات. وان حصل هذا التراخي في التمييز بين العربي وجواره، نرى غير لاعب إقليمي يدخل في صلب العلاقات العربية ـ العربية، مثل ايران طبعاً، واسرائيل أيضاً.

انهيار العقيدة العربية يؤدي الى غلبة النظرة الجغرافية ـ الخارجية وهذه تؤدي إلى تغلغل اسرائيل في شبكة العلاقات بين العرب، وهذا التغلغل يؤدي الى استحالة طرح موضوع فلسطين كقضية قومية. اذّاك يصبح الاهتمام بالنزاع مرتبطاً بموازين القوى القطرية فقط. يصبح البعد الجغرافي سبباً ومبرراً لعدم الاهتمام، وهذا ينطبق على المغرب والخليج والسودان، أو حتى للاقدام على مبادرات تبدو وكأنها وساطة بين العرب واسرائيل (كما فعل ملك المغرب)، أو على اتفاقات تسهم في تقوية اسرائيل (كنقل اليهود الفلاشا من أثيوبيا من خلال السودان) أو على أعمال فردية لا يعاقب أصحابها (كقول عدنان الخاشقجي ان دوره في فضيحة ايران ـ غيت كان يهدف لتقوية التيار المعتدل في اسرائيل الذي يقوده صديقه شمعون بيريز).

لنعترف إذاً للسادات، وهو في مثواه الأخير، بأن اتفاقية كامب ديفيد لم تعد عملاً فردياً مصرياً، بل هي جزء (ولو أساسي) من عملية واسعة تشارك فيها أطراف عربية عديدة لتطبيع الوضع الاسرائيلي في المنطقة، وهذا ما بدا جلياً ـ في قمة الجزائر الأخيرة. لست هنا في صدد مناقشة حسنات هذه السياسة (إذ إن لها حسنات على الأرجح) من سيئاتها (الواضحة جداً على العكس). إني أريد فقط الاشارة الى شبه استحالة التمسك بخطاب قومي فعّال حول فلسطين بينما الأمور تسير في هذا الاتجاه.

وإن كان الأمر كذلك، فإن اسرائيل قد فازت بدور **داخلي** عربي خطير. فهي ولا شك طرف مهم (وأساسي أحياناً) في الصراع الداخلي على السلطة في لبنان، وبصورة غيرة مباشرة في بلدان أخرى، كمصر والأردن. وهي طرف مهم، بل وأساسي أحياناً في عملية صياغة العلاقات بين الكيانات العربية كالعلاقة اللبنانية ـ السورية، والعلاقة المصرية ـ العربية. وربما أن هذا الأمر قد بدأ فعلاً قبل كامب ديفيد بكثير حين كاد الطيران الاسرائيلي أن يتدخل عام ١٩٧٠ لصد الهجوم

السوري على الأراضي الأردنية، وعلينا الاعتراف ان مجرد التهديد بذلك قد لعب دوراً في انهاء تلك الأزمة بالصورة التي انتهت إليها. ولم يعد من الضروري أن نثبت أخيراً ان اسرائيل طرف أساسي في العلاقات العربية ـ الايرانية سلماً وحرباً. فالهجوم على محطة تموز، وتسليح ايران أثبتا ذلك دونما حاجة لشرح مستفيض.

يمكن لنا أن نتصور بسهولة لمصلحة من بين العرب يتعاظم هذا الدور الاسرائيلي الداخلي. إنه لا يعمل فحسب لمصلحة الأنظمة القائمة، بل يهدف أيضاً إلى مزيد من التطوير في مواقفها بما يخدم أهداف اسرائيل. هذا لا يعني، مرة أخرى، انه يجب رفض هذا المسلك رفضاً لاهوتياً. ولكن فليكن الاقرار بميزان القوى الحقيقي واضحاً في الأذهان (بما فيه التفوق النووي الاسرائيلي) وليعمل على أساس هذا التفوق في المنظور، بحيث تكون الاتفاقات القائمة مرحلية، وينظر اليها على هذا الأساس.

ـ القراءة الرابعة هي القراءة العالمية: قد تكون اسرائيل قد بدأت كمشروع استيطاني يهودي، لكن هذه الصفة تداعت تدريجاً لتحل محلها وظيفة اسرائيل كأداة للسيطرة الأمريكية على المنطقة. وبذلك فالصراع على فلسطين ما هو إلا صورة محلية لصراع الشرق والغرب، الاستعمار والتحرر. هذا ما أكّد عليه المنظرون السوفيات خلال عقود طويلة من الزمن، ولحقهم رونالد ريغان بقوله أن «اسرائيل ذخيرة استراتيجية» في مقال شهير عشية انتخابه، وشئنا أم أبينا، فإن الاتفاق الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة لم يكن إلّا تكريساً قانونياً، وتقوية عملية لما هو قائم منذ حرب ١٩٦٧ على الأقل ومفاده أن اسرائيل التي بدأت كعنصر من عناصر انتصار الحلفاء (بمن فيهم الاتحاد السوفياتي) في الحرب العالمية الثانية قد تطورت لتصبح عنصراً ضمنياً فعّالاً في الجهاز الاستراتيجي الغربي على المستوى العالمي.

يؤتى بهذه القراءة أحياناً لتفسير الهزائم وتبريرها: كيف يمكن أن ننتصر ونحن نحارب أمريكا والغرب، وما اسرائيل الا «ربيبتها». ويؤتى بها أحياناً أخرى لتبرير الانحياز الشامل الى مواقف موسكو، وهذا حال الشيوعيين العرب منذ نشأتهم. ويؤتى بها، على العكس، أحياناً أخرى لتبرير التقارب مع الأمريكان، إذ انهم «يملكون ٩٩ بالمائة من أوراق اللعبة». فلأن اسرائيل ربيبتهم علينا بالتالي العمل معهم لمنافستها في هذه الوظيفة المربحة. بكلام آخر، يؤتى بهذا الكلام كلّما شاء أحدهم، من اليمين أو اليسار، تبرير الانحياز الكامل إلى أي من الجبارين. ولكن استعمال هذه القراءة في السياق لا يلغي فائدته تماماً، إذ لا يمكن الشك في أن اسرائيل جزء من الجهاز الاستراتيجي العربي، ولكن لا يمكن الشك أيضاً في أنه ليس من طرف عربي قادر، في المرحلة الحالية، على منافستها الفعلية في هذا الدور. وان تمت هذه المنافسة (وقد تكون هذه كلمة السر في الفكر الساداتي)، فليس من المضمون أن تؤدي إلى حل المسألة الفلسطينية بصورة مرضية. وأفضل مثال على ذلك هو النزاع اليوناني ـ التركي، وكلا البلدين المنخرطين فيه عضو في الحلف الأطلسي. لكن الفائدة الكبيرة التي يجنيها الناتو من تركيا (التي تقدّم أكبر عدد من الجنود في الحلف، وهي قاعدة لا غنى عنها لعمل الأرصدة الجوية سيّما بعد سقوط الشاه عن عرشه)، منعت على الحلف أن يحلّ مسألة حرب ايجه، وخصوصاً القضية القبرصية بصورة تعتبرها اليونان عادلة.

تتنافس هذه القراءات الأربع في الذهن العربي، ولكنها اليوم غير متساوية الحظوظ بالنجاح. فالقراءة العالمية أصبحت هامشية الى حد، إن لضعف الاتحاد السوفياتي ذاته في غير مجال، أو

لتدهور علاقات العرب منذ حوالى العقد. والقراءة القومية تضاءلت بفعل تلاشي العقيدة العربية نفسها، في هذه المسألة وفي غيرها. ويتأتى ضعف القراءة الوطنية الفلسطينية، من أن الأمينة عليها (منظمة التحرير)، قامت، كأي نظام آخر، بعدد هائل من الأخطاء في التحليل والممارسة، وفشلت في صياغة علاقات سلم وتعاون مع طرفين أساسيين هما الأردن وسوريا، وفشلت حتى الساعة في حمل اسرائيل على الاعتراف بها. أما القراءة الأقل ضعفاً، لأنها بالذات صورة الأقوياء (اسرائيل وأمريكا)، فهي صورة النزاع كمشكل داخلي اسرائيلي، يحلّ، كما قال كيسنجر مواراً، برد بعض المناطق الآهلة جداً بالفلسطينيين للسيادة الأردنية.

إن نجحت هذه القراءة الأخيرة (أي إن تجاوزت العقبات الثلاث التي ذكرنا سابقاً)، تكون النتائج التي أسفرت عنها هزيمة عام ١٩٦٧ قد تمت بالكامل: تجزئة الصراع، والاعتراف باسرائيل، وكسر وحدة الشعب الفلسطيني، وتحييد الأطراف العربية. غير انه لا يجب الاستسلام للقنوط فهذا هو المشهد المحتمل (أي مشهد مشروع شولتز) في حال لم يتغيّر شيء في المعادلة. أما في حال نجاح الحجارة الملقاة على الجيش الاسرائيلي بتغيير المعادلة، فإن الأمر الأكثر سهولة هو تطبيق القراءة الاسرائيلية، أي الحاق بعض الأراضي المحتلة، سيّما قطاع غزة بالأردن. وفي حال نجاح الحجارة ومن يرميها بأكثر من ذلك، فتصبح القراءة الوطنية الفلسطينية هي الترجيح الثاني، أي قيام شكل من أشكال الكيانية الفلسطينية، وقد يكون هذا الشكل، في أفضل الأحوال، دولة تقوم على جزء من أراضي فلسطين. والواقع أن الانتقال من الحل الأول إلى الحل الثاني ليس أمراً سهلاً، لا بسبب الرفض الاسرائيلي فحسب، بل أيضاً بسبب المعارضة المتوقعة لعدد من الأطراف العربية المعنية التي قد تسعى لترجيح حل الفصل والالحاق الجزئيين، على حساب حل الدولة الوطنية، بينما الأطراف العربية الأكثر بعداً عن فلسطين (كالجزائر أو السعودية)، ومعها الاتحاد السوفياتي فهي تدعم على الأرجح الحل الوطني الفلسطيني ويبدو الموقف المصري من كل هذا غير ثابت، أو ربما هو ثابت وغير واضح، فبينما تلقى منظمة التحرير بعض دعم في مصر تبدو القاهرة ميّالة إلى دعم الحل الأسهل، وهو الحل الذي يحمله شولتز في حقيبته.

لكن تغليب القراءة الاسرائيلية، لا بد له من أن ينتج رد فعل عند الطرف العربي. قد يترجم هذا الرد على صورة دعم أوسع لمنظمة التحرير، أو تقارب مع الاتحاد السوفياتي، أو يقظة للفكر القومي. ولكن هذا التغليب الممكن للرؤية الاسرائيلية من شأنه إدخال قراءة أخرى للساحة، هي القراءة الدينية. ومن المثير للانتباه، الدور المتزايد للتيارات الاسلامية في مواجهة الرؤية الاسرائيلية، وقد لمسنا دورها الفعّال في قطاع غزة وفي الانتخابات الطلابية في المعاهد الفلسطينية. ويبدو خطاب هذه التيارات أكثر تفهماً للمقولات الايرانية من مواقف تيارات أصولية عربية أخرى، خارج الضفة والقطاع. ويتبنّيهم للرؤية الدينية (وهي ليست جديدة تماماً إذ نرى أصولها في بعض جوانب شخصية المفتي، وفي معظم تجربة الشيخ عزالدين القسّام، وبعض جذور حركة فتح) يكون الفلسطينيون قد أخذوا علماً بأمور عديدة منها أن التيار الأصولي هو تيار شعبي، وأنه انتصر على الأقل في ايران وانه مكمّل مناسب للروح الوطنية، وحافز واضح للاستبسال.

وإن كان الأمر كذلك، يكون المشروع الحضاري العربي قد أصبح ضحية تحدّيين يرغمانه على اعادة تحديد ذاته على غير ما كان يرغب. فالتحدي الايراني قد يدفعه للتخلّي عن حداثته، وعن تعلّقه بمبدأ عدم التفريق بين المواطنين، أياً كان دينهم، وأياً كان مذهبهم. والتحدي الاسرائيلي، الذي جوبه حتى الساعة بمزيج من الوطنية الفلسطينية، والنخوة العربية، بدأ الآن ينتج صنوه

وغريمه، في صورة مشروع ديني اسلامي. وطالما يتآكل المشروع العربي، في هذين الموقعين المهمّين بصورة متوازية، فالضرر يبقى الى حد كبير محصوراً. انما الخطر يتضاعف مراراً إن التقى هذان التحديان بالذات على ضرب مشروع الحداثة العربية في صميمه، فأرغم العرب على تحديد أنفسهم أساساً من خلال انتماءاتهم الدينية والمذهبية، بينما كان جل هدفهم صهر هذه الانتماءات وان حصل هذا التطور فعلاً، نكون قد دخلنا مرحلة جديدة من الحروب الأهلية، ومن تسلّط الجوار، ويكون العرب قد تخلوا عن هويتهم القومية بالذات بينما تنتصر هويات قومية أخرى تحت ألف ستار وستار. بل ان هذا التخلّي هو بالذات شكل من أشكال ذاك الانتصار.

ثالثاً: غياب مصر وعودتها

هل نتجاهل التعابير الواردة في قرار قمة عمّان الخاص بمصر، كما فعل الكثيرون؟ قال القرار الثامن في مقررات القمة، أن رؤساء الدول العربية، «بعد دراسة مستفيضة واخوية» قد قرروا «ان العلاقة الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة وبين مصر عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وليست من اختصاصات الجامعة العربية». يا للاكتشاف الخطير، لمصر، ولسيادة الدول الأعضاء في الجامعة، ولدساتيرها، ناهيك عن الروح الأخوية التي أدت لاتخاذ هذا القرار! لا يشرّف مصر، ولا يشرّف الدول العربية الأخرى، ولا يشرّف الجامعة طبعاً أن تدخل مصر مجدداً من باب المطبخ، بعدما أخرجت من الدار من الباب الرئيسي. ولا يشرّفنا جميعاً كعرب، ان نسكت عن خروج مصر تحت شعار «المصالح القومية العليا» التي تفوق سيادة كل دولة خطورة، ونسكت عن ادخالها باسم «السيادة». أين كانت السيادة أيام قمة بغداد، وأين هي المصلحة العليا في قمة عمّان؟

لا نبغي طبعاً المماحكة، بل نشير فقط الى وسائل الحكومات باستخدام سلّم موسيقي مطاط للغاية من المفاهيم اللاهوتية، بانتقائية لا مسؤولة. فتارة ترفض السيادة وطوراً تكرّس، وتارة نتعلق بمصلحة عليا، أرقى من المصالح القطرية وطوراً ننسى وجودها. فماذا على المواطن العادي أن يفهم من هذا؟ هل يقبل بمنطق عام ١٩٧٧ أو بمنطق عام ١٩٨٧ أو انه عليه أن يتدرّب على علم السياسة وعلى دراسة موازين القوى التي تفرض الميزان الأول حيناً والميزان الثاني حيناً آخر. والأدهى طبعاً ان الأنظمة التي حكمت بأمر هي نفسها تقريباً، واجمالاً بالرؤساء والوزراء أنفسهم، التي تحكم بالعكس. وإن قامت معظم الحكومات العربية بإعادة علاقاتها بمصر، فالتفريق بين بقاء مصر خارج الجامعة أو عودتها اليها يصبح بالفعل أمراً هامشياً، يضعف الجامعة أكثر مما يضرّ بمصر. وقد يكون الرؤساء قد فهموا ذلك عندما خصّوا تونس، في حفلة توزيع الهدايا في عمّان، بقرار الاسراع بانشاء مبنى نهائي لكي لا تتخوف من انتقال الجامعة مجدداً إلى القاهرة. وفي الواقع فإنه أصبح من الصعب تصوّر الجامعة في دولة عربية كبيرة.

أبعد من هذه الملاحظات اللفظية، هناك المسألة الأهم وهو مغزى الغياب ومغزى العودة. وعلينا على الأرجح أن نعترف أننا قد بالغنا كثيراً في تقدير أهمية هذا وذاك. هل سيغيّر افتتاح السفارة العراقية في القاهرة شيئاً مما كان حاصلاً فيما سبق، وهل من حاجة لكامب ديفيد كي تكون العلاقة المصرية ـ الليبية متوترة؟ المسألة الحقيقية ليست طبعاً في هذه الأمور الشكلية التي يريد الرؤساء أن تلتهي الشعوب بها. المسألة هي في تقدير وزن مصر الإقليمي، وفي تصور وظيفتها. وهذان أمران يستأهلان مراجعة تتجاوز الهواجس الدبلوماسية.

أما في **الوزن**، فمن الواضح ان مصر غير قادرة في المنظور من الزمان أن تستعيد الوزن الذي كان لها، لا في الخمسينات والستينات فحسب، بل في المرحلة التي سبقت أيضاً. فالتقدير المتوازن لمختلف عناصر القوة يشير بصورة واضحة إلى أن مصر قد دخلت منذ فترة في مرحلة من انحسار النفوذ، بينما استطاعت أقطار عربية أخرى أن تتملك وسائل نفوذ جديدة، بحيث لا يمكن تصور عودة مصر الى ما كانت عليه، لا أيام عبدالناصر فحسب، بل أيام النحّاس باشا. والمبالغة بتقدير تأثير عودة مصر ستحملنا إلى حسابات خاطئة، قد تفقدنا الايجابية الحقيقية، ولو المحدودة، لهذه العودة.

يعود تقديرنا هذا لأسباب واضحة يعرفها المصريون قبل غيرهم، ولو أن المصريين ليسوا دائماً على إطّلاع كاف على نمو قدرات الأطراف العربية الأخرى. ففيما يخص مصر، من الواضح تماماً ان الوزن الديمغرافي الذي كان عنصراً مساعداً قد أصبح عبئاً حقيقياً لا يتوقع أحد رؤية مصر وقد تحررت منه. فالازدياد السكاني المصري أعلى طبعاً، وبكثير من المعدلات العالمية، (ومن المعدلات المفيدة لمصر) وهذا ما يفسّر «صعود» مصر من المرتبة العالمية ٢٣ عام ١٩٥٠ (٢٠ مليون نسمة) إلى المرتبة العالمية العشرين عام ١٩٨٥ (٤٧ مليون نسمة) الى المرتبة السابعة عشرة عام ٢٠٢٥ (مع ٩٧ مليون نسمة). وعلى الرغم من سهولة تطبيق الأفكار المالتيوسية على مصر، فإن التقديرات كلها تشير إلى أن معادلة السكان إلى المداخيل في تدهور مستمر، لن تحد منه الا جزئياً أمور كارتفاع جديد في أسعار النفط أو زيادة في السياحة. ومن المتوقع أن يدفع هذا الضغط السكاني بمصر نحو سياسات إقليمية أكثر نشاطاً، وليست بالضرورة أكثر قبولاً في المحيط، وان يضاعف أيضاً من اعتمادها على المساعدات والقروض الخارجية.

وفي المجال الاقتصادي ـ المالي، فإن حجم الدين الخارجي المصري (والصعوبات المتزايدة في تسديده) أصبح يثير القلق الشديد. هذا الدين هو الشكل الأوضح لتزايد التبعية المصرية نحو الغرب، والولايات المتحدة تحديداً، ممّا سوف يقلّص كثيراً من استقلاليتها السياسية. وأصبح الدين المصري يقارب الخمسين مليار دولار، بينما لا يتصوّر أحد طريقاً معاكساً ويزداد عدد منظّري التأقلم مع واقع كهذا، أو حتى اعتباره أمراً مفيداً لأن الغرب سيحمي مصر ونظامها لكي يستطيعا لاحقاً تسديد الديون.

أما في المجال العسكري، فمن الصعب تقدير القوة المصرية وهي ساكنة، ولكن الواقعية تشير إلى أنها لم تعد تتميّز بتفوق حقيقي في المجموعة العربية، وربما انها فقدت فعلاً المرتبة الأولى ولفترة طويلة من الزمن. فالأسلحة التي يتم تعدادها رقمياً تخلق لمصر نوعاً من القوة الوهمية. ذلك ان معظم السلاح ذا الأصل السوفياتي أصبح قديم العهد، وغير قابل للاستعمال العملياتي اجمالاً، ان في مجال الطائرات الحربية أو الدبابات أو بطاريات الدفاع الجوي. وعام ١٩٨٦ كان التقدير السائد هو أن ٨٠ من أصل ٢٥٠ مقاتلة سوفياتية هي فعلاً قابلة للاستعمال. وكان في مصر حوالى ١٠ بالمائة فقط من قاذفات سام التي كانت قد حصلت عليها قبل عام ١٩٧٣، كما أن التقديرات تنفي امكانية استعمال السفن الحربية السوفياتية الصنع. وقد هبط عدد العاملين في القوات المسلّحة بصورة ملحوظة ومن المتوقع أن يستمر هذا الهبوط، بينما الانفاق العسكري المصري هو بين أكثر معدلات المنطقة تواضعاً (حوالى نصف الانفاق السوري والأردني وسدس الانفاق الاسرائيلي بالنسبة الى أفراد القوى المسلّحة). ويتفق المحللون العسكريون على اعتبار أن القدرات العسكرية المصرية ستتضاءل في القريب المنظور.

والواضح أن تضاؤل الوزن المصري يعود الى فترة طويلة ربما بدأت عام ١٩٦٧ بالذات. وقد طرحنا في مكان آخر أن أحد الأسباب الرئيسية وراء قرار السادات الذهاب الى القدس، والقبول الواسع آنذاك لما تلاه، كان فشل النخبة المصرية الحاكمة آنذاك بالتأقلم مع واقع عربي شهد نمو أقطاب عديدة منافسة لمصر، غير مقدّرة لمنزلتها، وبخيلة معها. فكانت الرحلة إلى القدس نوعاً من الهرب الى الأمام، من نظام عربي لم تكن القيادة المصرية مستعدة لقبول دور متضائل فيه دون تعريض نفسها للخطر داخلياً. وربما أن الحكّام العرب الآخرين، الساعين آنذاك لتكريس حدود الدور المصري، وفقاً لوزن مصر الموضوعي، قد دفعوا بالقيادة المصرية في هذا الاتجاه، متجاهلين صعوبة تأقلم أي قائد مع دور أضيق له، ولبلده، سيّما بعد عقدين من الناصرية المتدخّلة في كل مكان من دنيا العرب. وربما ان هذا الوزن المحدود سيدفع بمصر، كما في المرحلة قبل عام ١٩٥٢ الى عدم الاكتفاء بالانتماء لنظام عربي، إما بتمتين العلاقة بالغرب، وإمّا بالرضوخ لمنطق «الشرق الأوسط».

أما في **دور** مصر، فالمسألة تتعدى الحسابات الكميّة. لقد فوجىء كثيرون بالاقتراح المصري بوقف الانتفاضة لفترة ستة أشهر. وقد بدّد هذا الاقتراح آمال العديدين بأن تلعب مصر دوراً نشطاً لدعم الحق الفلسطيني. وقبل ذلك بأسابيع كان الكلام الواسع الفضفاض عن دور عسكري لمصر في الخليج قد بدأ يتضاءل لتحل محله واقعية جديدة مفادها أن مصر غير قادرة، وربما هي غير راغبة، بلعب دور عسكري نشط في الخليج، يتناسب مع الحسابات المتعجّلة التي أقدم عليها البعض. وبينما يتضح ان العودة للجامعة غير قريبة، وان عودة الجامعة الى مصر أصبحت صعبة، يبدي غير مسؤول عربي تشككه من تمكّن العرب فعلاً، أو حتى من رغبتهم أساساً، في مساعدة مصر اقتصادياً بصورة ملموسة.

بعد الكلام الكبير عن آثار عودة مصر، جاء إذاً وقت الحسابات الحقيقية، وهذا أمر ايجابي لأن التأرجح المضني بين التوهمات الصبيانية، والخيبات المريرة لا يسهم بالاستفادة المتبادلة. ويقيني ان القيد الأساسي الذي يربط مصر، ويحدّ بالتالي من دورها الأساسي، هو انزلاقها نحو تبعية سياسية متعددة الوجوه للولايات المتحدة الأمريكية. ولهذه التبعية أسباب عديدة هي واضحة للعيان منها طبعاً معاهدة كامب ديفيد التي تقف عقبة كأداء أمام توافق عربي حقيقي هدفه تأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا مجال للاستفاضة فيما هو معروف ومدروس. سبب ثانٍ هو تحوّل مصر نحو السلاح الغربي الذي بدأت عناصره بالاكتمال والذي سيصبح شبه شامل بعد سنوات قليلة بينما نعلم أن السلاح الأمريكي، والغربي اجمالاً، يفترض ارتباطاً مستمراً بالمركز لمتابعة التحسينات التكنولوجية المستمرة على السلاح والاستفادة منها. وهناك طبعاً عناصر أخرى كالتجارة الخارجية والاعتماد المتزايد على السوّاح الغربيين، والأسواق الغربية، والمساعدات الفنية الغربية. لقد اختارت مصر طريقاً واضحة نحو الغرب، وهذا هو العنصر الأساسي في سياستها الخارجية، الذي قد تستطيع عودة مصر إلى العرب أن تعدّله بعض الشيء فيما يخص المسائل القومية التاريخية، ولكنها غير قادرة أبداً على القضاء عليه. إنه الخيار الأساسي المصري، لفترة طويلة على ما يبدو، وبدائله غير متوافرة لها في الإطار الإقليمي ولا في الإطار الدولي.

من هنا تواجه الدور المصري في الساحة العربية عقبتان لا يمكن تجاهلهما: الأولى، أشرنا اليها، وهي ان مصر منحازة على الصعيد العالمي. يخفف من هذا الانحياز طبعاً ان معظم البلدان

العربية الأخرى هي منحازة أيضا، إلى هذا الحد أو ذاك. يخفف منه أيضاً أن مصر، بعد السادات، تحاول قدراً من الانفتاح على المنطقة وعلى موسكو، وانها نجحت الى حدٍ في ذلك. لكن الأمر في أساسه يبقى قائماً وفحواه ان الدور المصري سيتأثر كثيراً بمدى نفوذ القوى المؤيدة للغرب في المنطقة. لذا لا يمكن فعلاً تصور دور، كالذي لُعب في السابق، يقوم على مزيج من القومية العربية ومن عدم الانحياز، كخطين سياسيين متكاملين ومتكاتفين. الدور الحقيقي، هو دور الدولة التي أقدمت على توقيع اتفاقٍ مثالي من وجهة نظر واشنطن (كمب ديفيد)، والتي تعتبر أن لها بالتالي دالّة ما على واشنطن لحملها على تبنّي بعض المطالب العربية. والواقعية تقول إن دور الوسيط هذا هو أقرب الى الدور الذي لعبته السعودية في العقد المنصرم، منه الى الدور الذي لعبته مصر قبل اتفاقية كامب ديفيد. والواقعية تقضي أيضاً بالتساؤل حول مدى نجاح هذا الدور بشروط هي على الأرجح أقل تأثيراً من الشروط التي توافرت للسعودية خلال قيامها بهذا الدور.

أما **العقبة الثانية**، فهي تتعلق بالقدرة. فالدور مشروط بالخيارات السياسية العليا، ولكنه مشروط أيضاً بالظروف الموضوعية المناسبة لتحقيقه. يقول زملاء مصريون مرموقون أن مصر ستنتقل الآن من لعب دور الاقليم ـ القائد (عبدالناصر)، والاقليم المعزول (السادات) إلى دور الإقليم الموفّق. فمصر، لكونها خارج المواجهة العسكرية في فلسطين وفي الخليج، ولانتمائها التاريخي المحدد إلى طرف من طرفي الصراع في هاتين المنطقتين، قادرة على الاسهام بصياغة موقف يتضمن المصلحة العربية، ويعدّ له بما يفرضه واقع ميزان القوى ويسوّقه في الغرب. تصبح القاهرة، وفقاً لهذا المنظار، صائغة الحد الأدنى التضامني والأمينة عليه، والداعية لإحترامه. لا شك في أن الروح الواقعية تقضي بهذا الدور المتواضع، على أهميته. ولا شك أيضاً في أن التجربة السياسية المكتنزة داخل النخبة المصرية في مختلف أجيالها، ورقة مهمّة. ولا شك في كون مصر دولة ووطناً بينما الآخرون يميلون لأن يؤلفوا «قبائل ببيارق» (وفقاً لتعبير تحسين بشير، الذي لا يخلو من الصحة ولا من بعض الإحتقار)، ورقة أساسية ستزداد أهميتها مع تزايد عدد الحروب الأهلية في المنطقة. لكن العقبة الأساسية هنا ليست في امكانات مصر أن تلعب هذا الدور التوفيقي ـ التضامني، فحسب (كما بدا ظاهراً بعد تراجع موقف أصدقاء مصر النسبي في قمة الجزائر عما كان عليه في قمة عمان) بقدر ما هو، كما سنعرض لاحقاً، في امكانية التوصل لتوافق وفي الفائدة منه.

رابعاً: سلاح النفط/ نفط السلاح

قيل مراراً في عام ١٩٧٣ إن النفط يستعمل للمرة الأخيرة في مجال السياسة. ويجب القول ان الأمر كان إلى حد كبير صحيحاً، إذ لم يستعمل العرب نفطهم منذ ذلك الحين بهدف تحقيق أهدافهم السياسية، ولو ان تطورات كبيرة حصلت في مجال الغاء الامتيازات المعطاة لشركات أجنبية، وانشاء الشركات الوطنية وتمتين نفوذ الدول المنتجة على قطاعات أوسع كنقل النفط وتكريره وتوزيعه. لكن المنطق الاقتصادي كان غالباً في هذه التطورات، كما يتضح من دراسة سياسات الاستثمار الكويتية على سبيل المثال. بكلام آخر، بعدما أصبح «نفط العرب للعرب» كما كان يطالب قوميو الخمسينات، لم يعد النفط سلاحاً. ومرد ذلك إلى أمور عديدة منها الاقتصاد الواسع بالاستهلاك في العالم، وتعدد وامكانات الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك.

لكن الأمر يبقى أكيداً: لم يعد النفط سلاحاً، ولكنه أصبح وسيلة لتملك السلاح. وفي الواقع

فإن النفقات العسكرية شكّلت جزءاً أساسياً من الانفاق الذي سمح به الريع النفطي منذ عام ١٩٧٣. فهل حيّد النفط لذاته، بينما أصبحت عائداته مصدراً لاقتناء السلاح بمعناه الحرفي؟ وهل هذا يعوّض فعلاً عن ذاك؟ يصبح هذا التساؤل حاداً عندما نتذكر حياة معظم أنواع الأسلحة القصيرة جداً بالنظر الى تسارع التطورات التكنولوجية، ويصبح أكثر حدة عندما نرى أكثر البلدان العربية اقتناء للسلاح هي أقلّها استعمالاً له. فيصبح التساؤل مشروعاً: ما قيمة هذا السلاح الذي ظل يتدفق صوبنا، حتى بعد انهيار أسعار النفط، ما فائدته الفعلية، خارج استفادة صانعيه من أموال العرب، وبعض التجار والوسطاء من البخشيش؟ ألم يقع العرب ضحية فخ كبير جعلهم يشترون السلاح بمليارات الدولارات بينما لم يُلحق باسرائيل من الأذى شيء كحجارة صبية غزة والخليل ورام الله؟ فهذه الحجارة، إذ هي تدل على عدم تكيف القوة الاسرائيلية المتفوقة عسكرياً مع عزم الناس على المقاومة، تدل أيضاً ولو ضمنياً على الفائدة الفعلية التي كسبها العرب من السلاح المكدّس في مستودعاتهم.

فالانفاق العسكري السعودي، على سبيل المثال، لم يتوقف عن التصاعد السريع في العقد الذي تلا حرب ١٩٧٣. وبدولار عام ١٩٨٢ (القوي جداً)، أنفقت السعودية في المجال العسكري حوالى ١٧٠ مليار دولار (٤,٧ مليارات عام ١٩٧٤، و٢٦ ملياراً عام ١٩٨٣). وفي عام ١٩٨٣ كان الانفاق العسكري السعودي يوازي ٢٤,٣ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي وحوالى ٣٠ بالمائة من الميزانية. ومن أصل هذا الرقم، يشكل استيراد السلاح جزءاً بارزاً يفوق ٣ مليارات دولار بالسنة خلال الثمانينات. بكلام آخر، كان الانفاق العسكري السعودي لسنة مثل سنة ١٩٨٢ يوازي ٦,٥ أضعاف الناتج القومي الاجمالي الأردني كله، و١,٣ مرة الناتج القومي المصري كله، و١,٦ مرة الناتج القومي الاجمالي المغربي كله. لكن التساؤل يبقى مشروعاً: هل ان هذه النفقات العسكرية الخيالية هي التي حمت السعودية من هجوم اسرائيلي أو من اعتداء ايراني أو من مؤامرة خارجية؟ أم ان الحماية التي تؤمنها الولايات المتحدة لهذه الدولة «الصديقة» هي الضمانة الأمنية الحقيقية، وهي حماية يُدفع ثمنها مشتريات ليست بالضرورة مهمة وعقود انشاءات وبناء متسرّعة، ما هو الإسهام الحقيقي لمئات المليارات من الانفاق العسكري في حماية السعودية؟ أم ان الانفاق العسكري لا علاقة له باستراتيجية الدفاع بقدر ما هو جزء من عملية «تدوير» الفوائض النفطية التي تفرضها حالة التبعية الشديدة التي تعيشها معظم أقطار النفط العربية؟

لكن التساؤل الأخطر يطال أقطاراً عربية أنفقت عشرات المليارات لاقتناء السلاح، فأصبحت قادرة جداً بكل المعايير. والحالتان الأكثر وضوحاً في هذا المجال هما سوريا (الساعية مبدئياً لتوازن استراتيجي مع اسرائيل) والعراق (المنهمك في حرب ضروس مع ايران). فإن تجاوزنا التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لهذا الانفاق العسكري، وهي باهظة جداً (فسوريا مثلاً كانت استوردت ما مجموعه ١٧ مليار دولار من السلاح السوفياتي حتى عام ١٩٨٣، منها ١٠ مليارات للفترة وحدها من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٣، والعراق أنفق في الحرب ما لا يمكن حسابه بعد لاستمرار الحرب ولهول الأرقام)، اصطدمنا بواقع آخر، وهو تأثير هذا السلاح على عسكرة المجتمعات، ومسألة الحريات الديمقراطية، وامكانات (بل وحالات) استعمال هذا السلاح في صراعات داخلية، أو في صراعات اقليمية غير مبررة. لا شك ان هذا السلاح المكدّس يلعب دور الرادع للقوى الخارجية المعادية، لكنه علينا التفكير جدياً بتكلفته على مختلف الجوانب، وبمقدرة الأطراف المقتنية على الاستمرار بالوتيرة نفسها، وقد بدأت قدراتها تتآكل جدياً في هذا المجال. وعلينا أخيراً التفكير بمستقبل هذا السلاح في بلدان معرّضة لهزات داخلية مهمة بل وخطيرة

بسبب الخلافات العشائرية والطائفية، أو اجمالاً بسبب عدم حل معضلة المشاركة السياسية بصورة سليمة، أو طامحة للتدخل في بلدان صغيرة مجاورة.

خامساً: محنة الدول الصغيرة

عندما قامت الكويت في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٨٦ بالطلب من الدول الأعضاء في مجلس الأمن لحماية سفنها، كانت تقر ضمناً بأن الأوضاع الخليجية أصبحت من التوتر بحيث أصبح وجود الكويت، أو على الأقل استقرارها، مصدر قلق كبير. ويشير كثيرون الى اضطرار الحكومة التونسية الاتكال شبه العلني على الدعم الجزائري لحماية ذاتها من الضغط الليبي. وفي اليمن العربية تساؤلات كثيرة عن الأهداف الحقيقية للنفوذ السعودي في صنعاء. وبينما تعيش موريتانيا الى حد كبير على وتيرة القرارات المغربية، يكوّن الأردن حالة فريدة من التوتر الدائم المرتبط بموقعه الجغرافي الدقيق ومسؤولياته السياسية ذات الحجم المتقلّب. أما لبنان فهو الصورة الدامية باستمرار عن محنة الدول الصغيرة في النظام العربي.

من الصعب طبعاً تحديد الخط الفاصل بين كبرى الدول العربية وصغراها، أو الجزم بوجود دول متوسطة. وترى في تحديد الدول الكبرى، دولاً لا يمكن الجزم بنفوذها في ظروف مختلفة، بينما تشهد أيضاً غياباً غير مبرّر لدول أخرى. يذكر مايكل هدسون مثلاً الجزائر كدولة عربية كبرى ويتناسى المغرب، وهكذا فعل واضعو كتاب **العرب والعالم** في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. ولم تكن سوريا دولة كبرى أيام كتب باتريك سيل كتابه عنها، ولكن لا أحد يجرؤ على مقارعتها السعي لهذه الصفة اليوم. من هنا بعض الحقائق الأولية:

ـ ليست الوحدات الدولية المكونة للنظام العربي بالقدرات نفسها الراهنة أو المحتملة، أياً يكن تصنيفنا لماهية هذه القدرات.

ـ قد تنتقل دولة من فئة الى أخرى، «فتكبر» و«تصغر» في حال حصلت تطورات أساسية في قدراتها.

ـ ليس هناك عنصر واحد (مال، أو سكان أو مساحة...) قادر بذاته على الجزم بأن دولة ما هي «كبيرة» «أو صغيرة».

على الرغم من هذه التحفظات المنهجية، يبقى أن توزيع القدرات في النظام العربي يحكمه خلل كبير، إن في توزيع الثروة أو في انتشار مكوّنات القوة الأخرى. ولكن هذا التوازن ليس استاتيكياً، إنما هو يتحرك وفق ديناميات متوازية. إحدى هذه الديناميات تشير إلى أزمة متعاظمة في أوضاع الدول الصغيرة. وقد يجد القوميون التقليديون في هذه الأزمة أمراً مثيراً للأمل، بمعنى ان هذه الأزمة شكل مبكر لأزمة الدولة القطرية عموماً، التي لا بد لها من أن تنفجر كمقدّمة لتحقيق الوحدة. وقد يجد كثيرون أن الوحدة كالعجّة، فهي لا تحصل بالنوايا، وانما بتكسير البيض لذلك فامكانية استيلاء دولة عربية أكبر على جارة صغرى ليست بالأمر السلبي، والمبالغة باحترام الحدود والسيادة عقبة مصطنعة أمام الجنوح «البروسي» النزعة في تحقيق الوحدة.

وقد يجاري المرء هذه الاعتبارات بعض الشيء، إن لم ينظر بتمعن أكثر لأهداف هذه الدينامية، ولنتائجها المحتملة قبل اطلاق الأحكام. وعلينا الّا ننسى عدداً من التجارب في التاريخ

العربي المعاصر، تجعل حماسة البعض لمحاولات الالحاق أو الاستتباع أو الهيمنة لبعض «الصغار» من قبل «الكبار» تخف بعض الشيء. ذلك ان الأمر قد تغيّر منذ إنشاء الدول المعاصرة. ففي مرحلة سابقة، كانت الحدود فيها ما زالت هشة، كان بالامكان تصوّر الحلول البروسية في تحقيق الوحدة، وبمقتضاها تقوم سلطة قوية بكسر قوى أخرى أقل قدرة، وبالحاقها بها. هكذا استطاع عبدالعزيز بن سعود مثلاً أن يوحد أربعة أخماس الجزيرة العربية، وهكذا ضم شاه ايران امارة الشيخ خزعل في المحمّرة، وهكذا ضمت عدن عدداً لا يُحصى من السلطنات الصغيرة المحيطة بها، وهكذا قضي على محاولات طالب النقيب الاستقلال عن العراق الحديث في امارة البصرة.

غير أنه مع انشاء الدول الحديثة، وتحديد الفواصل بينها، أصبحت الطريقة البروسية غير فعّالة، بل على عكس ذلك، فإن محاولات عدد من الدول العربية الكبرى الاستيلاء على الأصغر منها، أعادت اجمالاً ادخال النفوذ الخارجي الى المنطقة. فالنظام الدولي، بشكله الراهن، وبقوتيه العظميين، يبدو حريصاً على احترام الحدود الدولية احتراماً شديداً خوفاً من فلتان قوى هي حالياً مربوطة. لذلك، لم تؤدِ محاولة حاكم العراق ضم الكويت عام ١٩٦١ عملياً الى استقلال الكويت فحسب بل أيضاً إلى تدخل قوى اقليمية ودولية عديدة لتأييد هذا الاستقلال. وربّما أن محاولات سوريا، غير مرة، توجيه نفوذها نحو الأردن (سيّما في عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠) قد زادت من ارتباط عمّان بالحماية الغربية. كما يمكن ادراج اتصال بعض اللبنانيين باسرائيل في هذا السياق بالذات. بكلمة أخرى ان تهديد الدول العربية الكبرى، لأمن أو استقرار أو استقلال الصغرى منها قد أصبح باباً لا للتوتر داخل النظام العربي فحسب بل أيضاً لعودة التدخلات الخارجية تحت شعار الدفاع عن حقوق الدول الضعيفة وعن الحدود القائمة.

وتصبح المسألة أكثر تعقيداً حين يتم ربط هذه الكيانات الصغيرة بنظامها السياسي، فتتبدى حقيقة أخرى مهمة، وهي ان الدول العربية الصغيرة تبدو في الاجمال أكثر احتراماً للحريات السياسية وللتعددية السياسية من الكيانات الكبيرة، ويصبح بالتالي مشروع الهيمنة عليها، ضرباً من ضروب خنق الديمقراطية في البلاد العربية. ولا يمكن للمرء مثلاً إلّا ان يلحظ أن تمتين عرى الإتصال بين الدول الخليجية قد ترافق فعلاً مع انطفاء جذوة الديمقراطية، حينما وجدت في الدول الصغيرة. لن نقول طبعاً ان حماسة الأسرة الحاكمة في البحرين أو في الكويت للتجربة البرلمانية في هذين البلدين كانت واضحة، أو ان قبول مبدأ الشرعية الدستورية، والحكم الملكي المقيّد كان عميقاً ونهائياً لدى من كانت هذه الأفكار تهدد تسلّطهم على الثروة الوطنية وعلى السلطة السياسية. ولكن هذه العناصر الداخلية ما كانت تكفي للقضاء الفعّال على مطالب المشاركة السياسية. إذ إن الدول الكبيرة المحيطة ما كانت تقبل فعلاً بنمو تجارب متقدمة في هذا المجال فأسهمت بحماسة بالقضاء عليها. وهذا ينطبق طبعاً على ايران الشاه والى حد بعيد على العراق وينطبق أيضاً وأساساً على السعودية.

وإن اعتبرنا منظمة التحرير نوعاً من «الدولة الصغيرة»، لرأينا المحاولات المتكررة لضرب الديمقراطية داخلها. وقد تم ذلك عن طريقين: اما بالضغط على قيادة التنظيم الأكبر لحمله على ضرب التيارات المعارضة الصغيرة أو على العكس، باستتباع عدد من هذه التيارات (بل وبخلقها)، وبالتالي بدفعها الى تخريب اللعبة الديمقراطية من الداخل. ولم تتوان دولة عربية معنية واحدة عن السير في أحد هذين الطريقين، أو في استعمال الوسيلتين معاً.

ولئن كانت البورقيبية نوعاً من الليبرالية المحدودة جداً على المستوى السياسي، فالمرحلة الجديدة من حياة تونس السياسية تشير إلى تمنّع فئات متحجّرة عديدة عن قبول أصول اللعبة الديمقراطية. ولكنها تشير أيضاً إلى ان تونس قد فقدت مع بورقيبة بعضاً من مناعتها الذاتية بحيث أصبح لجوارها المباشر تأثير أكبر عليها. وليس من المتوقع بتاتاً أن تقوم الأنظمة المجاورة لها بسبب طبيعتها بالضغط باتجاه مزيد من الحريات الديمقراطية في تونس، بل العكس هو على الأرجح الصحيح. هذا إن لم يؤدِ تزايد ضغط الجوار على تونس إلى الجنوح للاحتماء بالغرب، لا بفرنسا فحسب كما في السابق بل بالولايات المتحدة أساساً.

ويمثّل لبنان في هذا السياق المثال الأفضل (منهجياً) والأدمى (إنسانياً) لمحنة الدول الصغيرة. إذ إن بعداً أساسياً من الحرب الطاحنة التي تدميه منذ عقد ونصف، يتعلق بالذات بمحنته كدولة عربية صغيرة. ففيه نرى بوضوح محاولة الدول العربية الكبيرة الاستقطاب والاستلحاق والاستتباع مما يؤدي إلى جنوح موازٍ للاحتماء بالغير، أكان هذا الغير دولة عربية أخرى، أم دولة غربية كبرى، أم اسرائيل نفسها. ونرى فيه أيضاً الميزة الثانية التي ذكرنا، وهي محاولة الدول العربية الكبيرة والتسلطية خنق تجربة ديمقراطية من السهولة اللامسؤولة نفي وجودها، وأهميتها، على علاتها الكثيرة. ولن ينسى الكاتب أساه عندما سمع مسؤولاً عربياً كبيراً يدعو لإنشاء الكانتونات الطائفية في لبنان، مدعياً أن التجربة الديمقراطية في لبنان هراء وان العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين مستحيل. ولن ينسى الكاتب أيضاً شماتة وزير خليجي يعلن بفرح وسرور «انتهاء عصر الصحافة اللبنانية غير المسؤولة». كما انه لا ينسى توبيخ سياسي عربي محترف للبنانيين لأن بينهم سياسيين محترفين. ونقل عن عاهل عربي قوله: يجب انهاء وضع يذهب معه أبناؤنا الى لبنان للتعلّم أو للسياحة ويعودون بكل أنواع الأفكار الهدامة.

إن الحماية الحقيقية للدول الصغيرة من تسلّط جيرانها الأشد ساعداً قد أتت في الغالب من مصدرين. الأول هو النظام الدولي الذي لا يريد تغيير الحدود القائمة. والثاني هو اشاعة مناخ ولو محدود من التوافق الداخلي وحرية الرأي بحيث يشعر مواطنو البلد الصغير انه من الضروري الدفاع عن الكيان لأنه قد نشأ في داخله نظام سياسي ـ اجتماعي أفضل من أنظمة هذا البلد المجاور أو ذاك. فتتمتن شرعية الكيان تدريجاً بفضل هذا التماهي مع النظام. هذا لا يعني ان الدول العربية الكبيرة (كمصر أو كالمغرب) لم تعرف حالات من الانفتاح الديمقراطي. ولكن الدول الصغيرة تبدو أشد حاجة لهذا الانفتاح، لأنه مصدر حماية لا للنظام السياسي القائم فحسب بل للكيان نفسه. من هنا فالضغوط الخارجية ذات المصدر العربي لوأد التجارب الديمقراطية في الكويت والبحرين، والأردن وتونس، وفي لبنان على وجه الخصوص، كانت وسيلة فعّالة للنيل من استقلال هذه الدول ومن سيادتها.

وكان يمكن التغاضي عن هذه المحاولات لو أن ضرب الديمقراطية في الأقطار الصغيرة هو خطوة نحو الوحدة. ولكن هذه فكرة آن الأوان لمناقشتها. فالاستتباع والاستلحاق، ليسا خطوتين نحو الوحدة. إنهما ممارسة خاصة بحالة التجزئة، تزيد منها ولا تقلل. فالامتعاض الذي تثيره محاولات الاستتباع داخل شعوب الدول الصغيرة ليس مسهّلاً لمشاريع الوحدة بل عقبة إضافية أمامها ومن الصعب مثلاً أن يقتنع المرء أن محاولة عبدالكريم قاسم ضم الكويت قد زادت كثيراً في تبني الكويتيين للأفكار الوحدوية. كما يصعب القول أن بعض محاولات التأثير في تونس تزيد من اندفاع التونسيين نحو وحدة المغرب الكبير، أو نحو الوحدة العربية. بل على العكس، فإن

محاولات الاستتباع هذه، خصوصاً وهي تصدر عن دول أشد ساعداً ولكنها محكومة بأنظمة أكثر تسلطاً، من شأنها أن تزيد من تعلّق شعوب البلدان الصغيرة بكياناتها، فتستفيد منها القوى الأكثر انعزالية، وفي مجمل الأحيان، النخبة المحلية المسيطرة والمرتبطة بالخارج.

سادساً: هل الحاجة لتضامن أم لخلاف؟

يدعو الكلام العروبي السطحي الى ردم الفجوات بين الأطراف العربية، وفي واقع الحال الى تحقيق التضامن العربي. وقد حكمت هذه الدعوة سنوات طويلة في المرحلة الممتدة من عام ١٩٦٧ حتى اليوم. غير أن الدعوة للتضامن تثير قدراً لا بأس به من السخرية لدى غير مواطن عادي. تضامن من مع من ولأي هدف؟ كانت الانتقادات اليسارية، لفترة طويلة تنتقد فكرة التضامن وتقول انها ذات أصول رجعية. أما اليوم وقد تبنّى الاتحاد السوفياتي نفسه الدعوة للتضامن بين العرب، يحق لنا أن نتساءل فعلاً عن جدوى هذه الدعوة.

ننطلق نحن من فكرة ان التضامن الفعلي بين النخب الحاكمة حالياً غير ممكن، إلا على أمور الحد الأدنى ولفترات قصيرة. وما مقررات قمتي عمّان والجزائر الا صورة عن ذلك فما عاد المؤتمرون الى ديارهم الا وكانت غير دولة خليجية تخرج على اجماع عمان، بينما سوريا والعراق يتناصبان العداء. التضامن الساكن غير ممكن، أي ان النخب لا تتكافل طالما ان جزءاً أساسياً من شرعيتها يقوم بالذات على التنافس والتنابذ. فالنخبة الحاكمة، لكي تبقى حاكمة، عليها أن تثبت حسن نواياها القطرية. فإما تتبنى الانعزالية كسياسة رسمية (كما فعل بورقيبة مثلاً) وإما تتبناها كسياسة ضمنية تسمح لها فعلاً باستمرار الكلام الوحدوي غير الهادف الا الى إجترار ذاته. ولكن سبب وجود النخبة الحاكمة هو بالذات الكيان القطري، أي بالأساس شبكة من المصالح المحددة جغرافياً، والتي تؤكد شرعيتها الذاتية من خلال تمايزها عن شبكة عربية مجاورة من المصالح تحكم «دولة» أخرى.

من هنا فالتضامن بين نخب قانونها الأساسي هو التمايز (أو حتى التنافر)، هو أمر لا يمكن أن يكون الا استثنائياً. لذلك يمكن للمرء أن يتساءل هل إن تحقيق التضامن أمر يستحق التعب الذي يتطلبه، ثم هل إن هذا التضامن، حين يتم، مفيد؟

ذلك أن التضامن الحاصل منذ عام ١٩٧٠ تضامن خطير الى حد: هو تضامن الأنظمة القائمة، الفعلي أو الرسمي ضد أنواع المعارضة. كان المعارضون العرب يلجأون بسهولة كبيرة الى بلد مجاور ان حصل لهم مكروه. لم يعودوا الآن في مأمن من امكانية تسليمهم الى سلطات بلدهم. فوزراء الداخلية العربية كثيرو الاجتماع ومسؤولو الأمن يظلون يجتمعون حتى حين تكون مختلف وسائل الاتصال الأخرى قد انقطعت. وقد لاحظ غير ناشر لبناني مثلاً ان «التضامن» الحاصل بين دول مجلس التعاون الخليجي قد أدى عملياً الى تضامن الحكومات الخمس الأخرى مع أي حكومة ترى منع كتاب أو نسخة من مجلة، على غير السابق.

من هنا يتساءل المرء أحياناً ان لم يكن من الصحي الخروج من هذا التضامن المزعوم بين رجال المخابرات والمنع والقمع. فإن كان الخيار بين هذا التضامن وبين الخلاف بين الحكومات، فما أحلى ذاك الخلاف! اما التضامن الحقيقي فلا يكون ساكناً، إذ يفترض شرطين مسبقين يفضلهما دعاة التضامن المتسرعون:

ـ هو يتطلب أولاً تضامناً لعمل. فالتضامن الايديولوجي، الساكن لا يكفي وانما المطلوب

دينامية تضامن، بهدف تنسيق السياسات بما قد يأتي بالنفع على جميع المتضامنين. هناك مجال لتضامن نحو التحرير مثلاً كما حصل في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣، أو تضامن لمنع اسرائيل من استغلال مياه روافد الأردن كما حصل في الستينات، أو تضامن لتصحيح أسعار المواد الأولية كما حصل للنفط في السبعينات. هذا النوع من التضامن ممكن (لأنه محدد الهدف) ومطلوب (لأنه يقتضي تفاهماً مسبقاً على الهدف).

ـ أما الشرط الثاني المطلوب توافره، هو تضامن داخلي في كل قطر بين الحكومة والناس على مبدأ التضامن العربي. فما حصل عام ١٩٧٣ هو تضامن سوري ـ مصري كان مبنياً في الحالتين على تضامن رسمي ـ شعبي داخلي على مبدأ التحرير. والتضامن غير المفروض على الحكومات، أو ذاك الذي تشعر الحكومات أن الناس لا تؤيده أو لا ترغب فيه، هو التضامن الذي تدعو إليه الحكومات كمثل الدعوة للتضامن في منتصف السبعينات بحيث يقبل العرب آنذاك بمشاريع الحلول السريعة وغير العادلة لقضية فلسطين. من هنا دعوتنا، في مكان آخر، لعقد اجتماعي جديد في داخل كل بلد.

ومن هنا «فالتضامن» يكاد يكون شعاراً مبتذلاً، حملنا خلال عقدين على إشاحة النظر عن السؤال الصحّي جداً الذي كان يشغلنا في العقود السابقة: وهو نوعية السلطات القائمة، ومدى شرعيتها، ومستوى تمثيلها للناس، ومستوى انجازها في العمل. كانت هذه الأمور أساسية، لكنها غابت، بفعل ضغط الأنظمة القائمة التي استطاعت أن تلهي المثقفين عن هذه الأسئلة، تحت شعار أن «التضامن العربي» هو الأمر المهم، غير أن تضامناً كهذا يبدو مستحيلاً بين أنظمة كتلك. سيّما إذا نظرنا ولو بسرعة الى الأمور غير السياسية تماماً.

فمع هبوط أسهم الطرق البروسية بالتوحد، في ظل النظام الدولي بشكله الراهن على الأقل، أصبح البحث عن طرق أخرى ضرورياً وشرعياً. لقد اعتقد كثيرون أن العملية الاقتصادية بشكلها الأوضح (أي انتقال الرساميل) هي الطريق الطبيعية لبناء جسور مهمة بين المجتمعات العربية، بحيث يصل المال ما قطعته السياسة. غير ان الظاهر أن المال فشل هو الآخر في تحقيق الأمل وبقي لنا، في واقع الحال، أن نلحظ انتقال البشر عبر الجغرافية العربية، كوسيلة تحقيق ما فشلت السياسة أولاً، والمال ثانياً، في تحقيقه.

فالعقد والنصف المنصرم يشير بوضوح الى ضحالة انتقال الرساميل بين الأقطار العربية. وهناك معايير ثلاثة تستعمل تقليدياً لقياس هذا الشأن. أولها هو التجارة بين البلدان العربية، وواقع الحال ان هذه التجارة تشكّل أقل من ١٠ بالمائة من مجمل التجارة الخارجية للبلدان العربية. وبينما يمكن لحظ زيادة بسيطة في نسبة الصادرات الى بلد عربي آخر، إذ انتقلت من ٥ إلى ٨ بالمائة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥، فإن الواردات من البلدان العربية شهدت مزيداً من الانخفاض من ١١ إلى ٨ بالمائة خلال الفترة نفسها، مما لا يعني بالضرورة انخفاضاً في القيمة الاجمالية.

أما المعيار الثاني فهو انتقال الرساميل. ففي المرحلة بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٨١ قدرت الفوائض في ميزان الحسابات الجارية لأقطار النفط العربية بحوالى ٣٦٠ مليار دولار ذهب حوالى ١٥ بالمائة منها بشكل مساعدات لبلدان عربية أخرى. لكن نسب الاستثمار خارج إطار المساعدات الحكومية بقيت متواضعة ثم هبطت بصورة مفجعة مع هبوط أسعار النفط وعائداته.

أما المعيار الثالث فهو مستوى الاندماج الاقتصادي. وقد حاولت الأقطار العربية مراراً عزل المجال الاقتصادي في علاقاتها عن التقلبات السياسية المستمرة في هذه العلاقات ولكنها لم تفلح. وربما كانت أولى محاولات العزل هذا عام ١٩٥٩ حين فتحت الجامعة باب الانضمام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكل الدول العربية، حتى غير الموقعة على اتفاقية الدفاع المشترك. وعام ١٩٨٠ عقد في عمّان اجتماع قمة بهدف اقرار ميثاق للعمل الاقتصادي المشترك. ولكن دولاً عربية ثلاث مهمة قاطعت هذا المؤتمر، بينما وقعت على الميثاق ١٧ دولة. وينص الميثاق حرفياً على ضرورة «تحييد العمل الاقتصادي بعزله عن الخصومات العربية والنزاعات السياسية». ونصت الخطة المرفقة بالميثاق على قائمة طويلة من المشاريع المشتركة وضمت إلى جانبها اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات في البلدان العربية. وبعدها بسنة وضعت اتفاقية أخرى لتشجيع التجارة (ولم تصدّقها الا تسع دول). أما اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، الأقدم عهداً، فقد بقيت السعودية والجزائر والمغرب وخمس دول صغيرة خارجها.

طبعاً لم يطبق ميثاق قمة عمّان، ولا قامت البلدان العربية بسن القوانين التطبيقية التي تعطي الأفضلية للرأسمال العربي، وللبد العاملة العربية. ولم يتم تحييد العلاقات الاقتصادية الا في النادر كما يدل على ذلك نضوب النفط المستمر في الأنبوب العراقي ـ السوري. بل على عكس ذلك شهدنا سياسات واضحة لتخفيف وتيرة انتقال اليد العاملة العربية لحساب اليد العاملة الآسيوية، ورفضاً مكرراً لدول الاستقبال ان توقّع على اتفاقات لحرية انتقال العمّال. وعلى مستوى أعمق، رفضت دول استقبال اليد العاملة حتى اليوم أن تسهم بصهر العمّال من خلال التجنيس مثلاً (كما يحصل مثلاً للعمّال المغاربة في أوروبا)، مما يشجع على الاندماج الداخلي، كما رفضت أن يكون انتقال العمال عنصر اندماج اقليمي عربي.

لكن الحاجة لانتقال البشر، مقابل هروب الرساميل إلى زيوريخ ونيويورك ستبقى قائمة. وقد يكون الأمل أن يأتي يوم، يشكّل فيه هذا الانتقال الواسع والمتكرر، ولمختلف الفئات الاجتماعية، عنصراً صلباً للاندماج أو على الأقل للتكامل. وان حصل ذلك تكون بداوة العرب الجديدة قد بدأت بتصحيح أفعال بداوتهم القديمة التي أخرجتهم من التاريخ المعاصر لفترة طالت أكثر مما يجب بكثير □